وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كليـــة العلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة –قطب شتمة -

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

عنـــــــوان المذكـرة

السلطة والمجتمع في الجزائر أواخر عهد الدايات (1792–1830م)

مذكرة تخرج مكملـة لنيـل شهـادة الماستر في تخصـص التاريـخ المعاصر

إعـداد الطالبـة:

- صونيا مزوزي

إشـــراف الاستاذ:

- الأميـر بوغـداده

السنة الجامعية:

2015 / 2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنسَانَ
مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي
عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

أول ما نفتتح به هو التوجه بالشكر لله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا بنعمة العلم وألهمنا إلى مافيه الخير والفلاح طيلة مشوارنا الدراسي، وإلى من هدانا إلى سبيل الرشاد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف "الأمير بوغدادة" لما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة.

ونشكر كذلك كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

مقدمة

تمهيد

لقد شهدت العلاقة التي كانت بين السلطة الحاكمة والرعية ورجال الدين عدة تغيرات واختلافات، فقد كانت العلاقة التي تربط الحكام بالرعية تختلف كثيرا عن العلاقة التي تربطها برجال الدين، حيث نجد أنّ علاقة الحكام برجال الدين قد تميزت بالاحترام و التقدير المتبادل من كلا الطرفين، أما العلاقة التي كانت تربط الحكام بالرعية فقد كانت في معظم الأوقات علاقة تنافر وتوتر فيما بينهم، وذلك لأن الطبقة الحاكمة قد عزلت نفسها عن الرعية ولم تكن تتعامل معهم مباشرة، بل جعلت بينهما وسطاء يشرفون على شؤونهم.

فهذا التمييز في المعاملات ولّد لنا الثورات والتمردات المختلفة التي قامت ضد السلطة الحاكمة، لأنها كانت تطبق عليهم سياسة ضريبية جد صارمة، حيث اعتبرها الرعية تعسف في حقهم لأنها كانت تطبق بالترغيب و الترهيب.

أولا: مظاهر التقارب بينهما

1-الوحدة الدينية الإسلامية:

نجد أن السلطة الحاكمة يربطها بالرعية الدين الواحد القائم على الجهاد ضد العدو وفي سبيل الله، فعمل كل من الحكام والرعية على محاربة العدو الأجنبي من خلال تحالف الحكام مع رجال الدين الذين كانت لهم مكانة مرموقة وكبيرة في أوساط المجتمع، فرجال الدين أو العلماء كانوا متيقنين بأن السلطة العثمانية ستوفر لهم الأمن الداخلي والخارجي للبلاد وستحافظ على أحوالهم الشخصية[1].

ولذلك نجد أن رجال الدين والرعية عدة مساعدات للدايات وتعاونوا معهم في المحافظة على أقطار البلاد، حيث نجد في أواخر عهد الدايات قد قام المرابطين بتدعيم السلطة بالإمكانيات البشرية وحمايتها من تهديدات السفن الأوروبية، بالإضافة إلى الدعم الذي تلقته من زاوية محمد بن علي المجّاجي التي كانت تعتبر مركزا للمجاهدين[2].

وقد تلقت السلطة الحاكمة الدعم المعنوي من طرف بعض الشعراء ومن بينهم "ابن سحنون" الذي كان له دور في حث الحكام على الجهاد ومثال على ذلك:

وبعد فالجهاد أصل البر	وقد عفا رسما بهذا البر
من عهد شعبان وبكداش	سقى صداهما الغمام الناشئ
فلا يراع للعدة سرب	ولا بأرضهم عرب

(1) رأفت غنيمي الشيخ، **التاريخ المعاصر للأمة الإسلامية العربية**، دار الثقافة، ط1، 1992، ص.39.

(2) Nacer eddine saidouni, **L'algérois rural (Ala fin du l'epoque Ottomane)1791-1830**, lebanon, Dar Al-gharb Al-islami, 2001, p.289.

فهنا الشاعر ابن سحنون يحاول تذكير الحكام بضرورة مواصلة الجهاد، فمظاهر التقارب بين الجزائريين والعثمانيين تظهر في تحالفهما والغزو المسيحي عامة، فعامل الجهاد ضد العدو لعب دورا إيجابيا في تدعيم فكرة التحالف بين الطرفين[1].

2-العادات والتقاليد:

لقد وجد كلا من العثمانيين والرعية علاقة كبيرة تربط عاداتهم وتقاليدهم ببعض، إذ أننا نجد أن فئة الجند الإنكشاريين كانوا متعودين في موطنهم الأصلي عندما يتوجهون للقيام بالحملات فإنهم يتزودون بالدعوات والبركات من الأهل والسكان والشيوخ، وفي المقابل قد وجدوا هذه العادة في الجزائر من طرف المرابطين ورجال الطرق الصوفية[2].

فقد وجد العثمانيون في هذه العادات من زيارة للأولياء الصالحين ومن تبارك رجال الدين سندا لهم، فقد كانوا يشعرون بالطمأنينة اتجاههم فكانوا يستشيرونهم ويعملون برأيهم[3].

3-الامتيازات:

لقد حازت بعض من فئات المجتمع على تقدير واحترام الحكام من خلال إعطائهم بعضهم الامتيازات، فكان من بين أهم هاته الفئات العلماء وبعض الأسر الحضارية مثل: عائلة قدورة والمرتضى، التي تولى عدد من أفرادها الافتاء المالكي بالإضافة إلى عائلة الزهار التي كانت تتولى نقابة الإشراف[4].

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي...**، المرجع السابق، ص.410.

(2) المرجع نفسه، ص.190.

(3) نفسه، ص.194.

(4) سيمون بفايفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تعريب وتقديم، أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص.211.

ونجد كذلك أن السلطة الحاكمة كانت تضع بعض العلماء في مكانة مرموقة حيث تقدم لهم الهدايا في المناسبات وبعض من غنائم القرصنة وجعلوهم كمساعدين لهم في إخضاع الرعية، حيث دعمت بعض الزوايا التي كان لها صدى وتأثير في السكان، وبدورهم شيوخ الزوايا بالإضافة إلى المرابطين والعلماء بصفة عامة كانوا يساعدون السلطة عن طريق تحسين صورتها للرعية فقد عملوا كوسطاء ومصلحين إذا حدثت الفتن والتجاوزات بينهما، فالسلطة الحاكمة كانت تسعى إلى التحالف مع العلماء والمرابطين لأنها كانت تعلم أنّ السكان الجزائريين يُكنون اِحتراما كبيرا لهذه الفئة، ولذلك استغلت هذا الأمر لاستخدامه في إخضاع السكان[1].

وفي هذا السياق نجد مثال على مظهر من مظاهر الوساطة بين السلطة والرعية، والتي كانت من طرف المرابطي سيدي علي مبارك سنة 1805م وذلك عندما طلب منه أحمد باشا للوساطة له بمنطقة موزاية من أجل إخضاعها للسلطة العثمانية[2].

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص.55، 57.

[2] Nacre Eddine Saidouni, Ibld, p400.

ثانيا: تدهور العلاقات بينهما:

يمكننا إرجاع عوامل تدهور وتراجع العلاقات التي كانت تربط الرعية ورجال الدين بالسلطة أواخر عهد الدايات إلى نقاط وهي:

1-السياسة الضريبية:

لقد أدت السياسة الضريبية التي كان يطبقها الحكام على السكان بتدهور العلاقات بينهما، حيث نجد أن هذه السياسة أصبحت في أواخر القرن 18م أكثر تعسفا واستغلال ويعود السبب في ذلك إلى نقص موارد الغنائم البحرية، بالإضافة إلى نقص الرسوم التي كانت مفروضة على الدول الأوربية بسبب المعاهدات التي أقامها الدايات مع بعض الدول الأوربية والتي تنص على التقليل من الاتاوات المفروضة عليهم، وهذا ما أدى إلى تراجع الموارد البحرية التي كانت مصدرا هاما لخزينة الدولة[1].

فكل هذه الظروف دفعت بالحكام أواخر عهد الدايات إلى مطالبة البايات بمواد بديلة لتغطية العجز المالي، وعلى هذا الأساس ضاعف البايات الحملات العسكرية على القبائل لإرغامها على دفع الضرائب[2]، حيث كانت هذه الحملات التأديبية تكثر أثناء فصلي الربيع والخريف لأنها تعتبر أوقات للحصاد، فكان السكان يتعرضون للقتل والمصادرات[3]، وهذا ما أثار الأحقاد والضغائن بين السكان والسلطة وتعميق الهوّة بينهما[4].

---

[1] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي...**، المرجع السابق، ص ص.466،467 .

[2] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص.30،29.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص.18.

[4] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص.30.

2-فساد السلطة:

يرجع هذا الفساد الذي تغلغل داخل السلطة الحاكمة في الجزائر العثمانية إلى عدة أسباب وهي:

- لقد كان الأتراك يعتبرون أنفسهم غرباء عن الجزائر ولم يكن يهمهم ترقية البلاد، لذلك تميز حكمهم أواخر عهد الدايات بالفساد والاغتيالات والتنافس على السلطة والانغماس في الشهوات والمحرمات، فكان يتم اضطهاد الجزائريين ونهب أرزاقهم عن طريق استخلاص الضرائب بالقوة، وعزل العلماء من وظائفهم متحججين في ذلك بشكاوي الاهل[1].

- الفهم القاصر والناقص لوظائف الدولة ومسئوليات الحكومة، حيث لم يقدم الحكام العثمانيين رصيدا حضاريا للحياة العلمية في الجزائر، ولم يهتموا بهذا المجال إلاّ القلة القليلة، ونجد منهم صالح باي، والباي محمد الكبير[2].

- فساد السياسة العسكرية عامة وسياسة التجنيد بشكل خاص، وذلك بعدما زال العمل بالمعايير الجادة والمقاييس الفعالة، فقد كان العثمانيون يجلبون الجنود من المشرق ويقصون العنصر المحلي، وهذا ما ولد الشك وعدم الثقة في ممثلي السلطة.

- فساد سياسة البلاد التي كان أهم مظاهرها الانقلابات العسكرية والثورات الداخلية ضد الحكام، والصراع على السلطة بين الديوان والإنكشارية، وبين الأتراك والكراغلة، وبين الرعية والسلطة الحاكمة[3].

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص.18،19.

[2] رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص ص.39،40.

[3] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص.107.

3-الغارات الأوربية المسيحية:

لقد تزعزعت ثقة السكان في السلطة الحاكمة بسبب الغارات المتكررة والهجمات العسكرية الخارجية على الجزائر، سواء من طرف جيرانها بالمنطقة أو من طرف المسيحيين الذين كانت أخطر هجوماتهم على الجزائر أواخر عهد الدايات هي هجوم الأسطول الإنجليزي- الهولندي بقيادة اللورد الأميرال إكسموث (Lord exmouth) في 27 أوت 1826، حيث تمكن من تخريب قسم من أسوار مدينة الجزائر ومبانيها وكذا مينائها، بالإضافة إلى تدمير معظم أسطولها[1].

4-تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

لقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة من الفترة العثمانية تراجعا واضحا في الحالة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعود ذلك لعدة ظروف وأسباب وهي كالتالي:

4-1-تدهور الأوضاع الاقتصادية:

- سوء التسيير الاقتصادي للبلاد الذي يظهر عندما دبّ الركود في كامل الجهاز الإنتاجي للبلاد، بسبب ضعف الأسطول البحري وتخلف صناعة السفن، وبذلك تراجعت مهارات الأسطول وتم تقييد نشاطاته بفعل المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوربية ما بين (1616-1796)، بالإضافة إلى قلت اهتمام الدايات بهذا المجال[2].

- ونجد أيضا أن تدهور الحالة الاقتصادية في الجزائر أواخر عهد الدايات جاء نتيجة لكثرة الضرائب المفروضة على الحرفيين وانخفاض القدرة الشرائية للسكان وذلك بعد تراجع مداخيل البلاد من قلة غنائم البحر[3].

---

[1] شارل وليام، المصدر السابق، ص.70.

[2] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص.108.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص.29.

– ومن الأسباب كذلك نجد أن التغيرات العامة لموازين القوى العالمية ولأنماط الإنتاج وللمعطيات الجيوستراتيجية الجديدة الناتجة عن الاكتشافات الجغرافية والثورة العلمية المعرفية، قد منحت الدولة الأوربية دفعة قوية نحو التقدم والعصرنة على جميع المستويات، إلا أن السلطة الحاكمة في الجزائر نجدها لم تتمكن من مسايرة هذه التطورات، لأن كان جل اهتمامها هو الاستحواذ على السلطة فقط وليس تطوير البلاد[1].

ونتيجة لهذه التطورات في الأوضاع الخارجية وخاصة الاقتصادية، لم يستطع التجار الجزائريين المسلمين أن يصمدوا في الأسواق الدولية وذلك بسبب تجاهل الحكام لهم من جانب، وبسبب المضايقات والوشايات المسيحية اليهودية التي كانت تمارس ضدهم في الأسواق[2].

4-2-تدهور الأوضاع الاجتماعية:

إن انتشار الماجاعات والفقر كان له دور كبير في ظهور الأمراض والأوبئة التي أدت إلى تدهور هذه الحالة الصحية للمجتمع وإلى انهيار النمو الديمغرافي، فكل هذه الكوارث سببها عدم اهتمام الحكام بالشؤون الصحية للرعية[3]، فقد كان الجزائريون يعتمدون على الزوايا للتداوي والتي لم يكن متوفر لديها العلاج العلمي المتمثل في الطب، وإنما كانت تعالج السكان في أغلب الأحيان بالشعوذة والسحر وبعض الأدوية العلمية الغير متطورة[4].

---

[1] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص.109.

[2] المرجع نفسه، ص.110.

[3] نفسه، ص.108.

[4] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص.59.

فهذا الاهتمام من طرف الحكام لمهنة الطب، قد خلّف انتشارا لوباء الطاعون في مدينة الجزائر والذي نتج عنه وفاة العديد من السكان المدن والأرياف وهلاك الماشية[1].

بالإضافة إلى ذلك حدثت سنة 1804 مجاعة شديدة وقحط وهول أضر بأهل بايلك قسنطينة مدة ثلاث سنوات متتالية، فقد أشرف فيها الضعفاء على الهلاك وتشتتوا عن منازلهم وانتشرت المصائب وكثرة الوفايات، وارتفعت أسعار الحبوب بسبب يبس الزرع وعدم الحرث والحصاد[2].

وكذلك الحكام في أواخر عهد الدايات لم يهتموا بالجانب الثقافي للمجتمع، وهذا ما نلاحظه من بداية التواجد العثماني في الجزائر إلى غاية نهايته، فقد أهملوا هذا الجانب ولكن لم يمنعوه بل تركوه في يد المبادرات الفردية من طرف السكان، الذين بدورهم حافظوا على التراث الفكري الذي ورثوه من السابقين، حيث عملوا على تطويره ونشره من خلال تمويله بواردات الأملاك الموقوفة، ولكن نجد أن هذه المبادرات لم تلقى دعما من الحكام إلا القلة القليلة منهم، ولذلك لم تشهد الجزائر اتساعا وتطورا كبيرا في مجال التعليم[3].

إتباع الحكام سياسة التهميش والإبعاد للعنصر المحلي من المناصب الحكومية العليا، فقد كان السكان المحليين يعتبرون أشخاص خاضعين لكل من القانون الشرعي وقواعد القانون المدني وهذا ما أثر نفسية السكان وجعلهم يتطلعون إلى التمرد وإقامة الثورات[4].

---

(1) مؤيد محمود حمد المشهواني وسلوان رشيد، المرجع السابق، ص ص.433،444.

(2) جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830)**، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباغة،1987م، ص 256.

(3) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص.157،158.

(4) وليم سبنسر، المصدر السابق، ص.99.

ثالثا: الانتفاضات المحلية ودورها في إضعاف السلطة

1-ثورة الشريف ابن الأحرش (شمالي قسنطينة سنة 1804م):

1-1-التعريف بابن الأحرش:

هو محمد بن عبد الله بن الأحرش، كان يتبع المذهب المالي والطريقة الدرقاوية، وقد اشتهر بادعائه أنه المهدي المنتظر وأنه من الأشراف، لكي يكسب تأييد السكان والمكانة في أعين العامة وليتجنب الانتماءات القبلية أو الجهوية[1].

1-2-التحضير للثورة:

لقد كان ابن الأحرش يدعم من طرف حاكم تونس، حيث بدأ ابن الأحرش في التحضير للثورة على السلطة الحاكمة عن طريق قيامة بتنقلات في مختلف المناطق من أجل الحصول على أتباع مخلصين له عند قيامه بالانقلاب ضد الوجود العثماني في الجزائر، بحيث كان يستعمل شتى الوسائل للحصول على دعمهم، فكان يدعي أن دعوته مستجابة بالنصر[2].

بالإضافة إلى أنه كان يجذب السكان بحديثه عن مشاركته في حرب مصر ضد نابليون بونابرت، فكان يستغل اهتمام السكان بحديثه فيحرضهم ضد الأتراك عن طريق دعوتهم لمحاربة الداي كما حارب المصريون الفرنسيون[3].

ونتيجة لذلك استطاع ابن الأحرش أن يقوي مكانته وتزدادت شعبيته وسط السكان، فقد تم التصديق والإيمان بدعوته، فاكتسبت حركته طابعا مقدسا لأنه كان يدعي أنه من الأشراف،

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص.193.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص.85،86.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص.195.

فالنظم إليه العديد من المرابطين أمثال: سيدي عبد الله الذبوشي، وذلك نجد أن عدد أنصاره قد بلغ أكثر من عشرة آلاف رجل[1].

1-3-وقائع الثورة:

1-3-1-المرحلة الأولى:

بعدما استطاع ابن الأحرش أن يكسب تأييد السكان الجزائريين، استعد بذلك أن يعلن عن ثورته سنة 1804، فمبدأ بإخضاع مدينة جيجل التي لم تبدي أي مقاومة فقد انسحبت منها الحاميات العسكرية بكل سهولة، ويعود ذلك لكثرة عدد أنصار ابن الأحرش، ثم انتقل بعد ذلك إلى القل وعنابة وأخضعهما إلى سلطة[2].

ثم انتقل إلى عاصمة بايليك الشرق قسنطينة فيتم محاصرتها ويطالبها بالاستسلام والخضوع له، ولكن تم التصدي له من طرف قائد الدار الحاج أحمد بن الأبيض والشيخ سيدي محمد الفكون، وقد كانت الحرب بينهما تارة تكون في كفة ابن الأحرش وتارة في كفة قادر الدار، إلى أن تم إصابة ابن الأحرش بجروح خطيرة على مستوى رجله، وهذا ما اضطره إلى الانسحاب والاحتماء في واد يعرف باسم واد الزهور[3].

---

[1] محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، الجزائر، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972م، ص ص.40،41.

[2] العنتري محمد الصالح، **مجاعات قسنطينة**، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص.31.

[3] Grammont H DE,IBID , P P.361.362.

1-3-2-المرحلة الثانية:

بعد انسحاب ابن الأحرش من موقع الحرب متجها إلى واد الزهور، في هذه الأوقات وصل خبر الهجوم على قسنطينة إلى الباي "عثمان" الذي كان في مهمة جباية الضرائب بنواحي سطيف، فعاد مباشرة إلى مدينة قسنطينة لكي يواجه ويعاقب ابن الأحرش عن تمرده، فاتجه في شهر أوت 1804 إلى وادي الزهور بحوالي 4000 جندي و3500 مقاتل من قبائل المخزن وبالإضافة إلى أربعة مدافع[1].

وبدوره استطاع ابن الأحرش أن يعيد تنظيم أنصاره حيث تلقى دعما آخر من المرابطين وبعض القبائل، ونشبت المعركة بينهما ولكن بفضل دهاء ابن الأحرش والدعم الذي تلقاه من السكان استطاع أن يهزم "الباي عثمان" ويقتله هو والعديد من جنوده[2].

1-3-3-المرحلة الثالثة:

وفي هذه المرحلة تم وصول أخبار مقتل الباي إلى الداي مصطفى باشا، الحاج علي آغا على رأس جيش برفقة الباي الجديد عبد الله بن إسماعيل الذي تم تكليفه بملاحقة ابن الأحرش وقتله في أقرب فرصة، وفي سنة 1806 استطاع الباي إلحاق الهزيمة بابن الأحرش وقتله بمساعدة من القبائل المتحالفة مع الحامية العثمانية[3].

وبسبب هذه الثورة انتشرت الفتن والمجاعات والفقر والأمراض، وتدهورت حالة البايليك الاقتصادية والاجتماعية[4].

---

[1] Grammont H DE, ibid, P.362.

[2] العنتري محمد الصالح، المرجع السابق، ص ص.32،33.

[3] Grammont H DE, ibid, P.362.

[4] محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص.56.

2-ثورة عبد القادر ابن الشريف 1805م:

2-1-التعريف بعبد القادر ابن الشريف:

هو عبد القادر بن الشريف الذي بابن الدرقاوي، أصله يعود إلى قبيلة كسانة التي تقع على ضفاف واد العبد، وقد اتبع الطريقة القادرية واشتهر بأنه كان عالما في الدين وزاهدا متعبدا لله، فقد كان يشار إليه بالصلاح والرحمة والنجاح[1]، ولكنه كان يحمل في قلبه ضغينة اتجاه الحكام والأتراك بصفة عامة، حيث يظهر ذلك عندما سافر إلى المغرب الأقصى متجها إلى زاوية بوبريج التي التقى فيها بشيخ الزاوية الذي يعرف بمولاي عبد الله بن محمد العربي بن أحمد البوبريجي الدرقاوي، وهناك اشتكى له ابن الشريف عن حال البلاد المتدهورة وعن ظلم الحكام للرعية، حيث طلب منه يد المساعدة ليطهر البلاد من العنصر التركي وحكامهم[2]. وبدوره قال له الشيخ "**عليك بجهادهم وقتالهم وأن الله ينصرك عليهم بكمالهم**"[3].

2-2-التخطيط للثورة:

تعرف هذه الثورة بثورة الدرقاوة بالغرب الجزائري والتي بدأت 1805م، ولكن قد بدأ التخطيط لها في سنة 1800م عن طريق جميع الانصار والمعدات الحربية، فاستطاع أن يكسب فئة كبيرة من السكان وذلك بفضل سمعته الحسنة بين الناس فقد كان يدرس القرآن الكريم في الزوايا[4].

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص.254.

[2] المرجع نفسه، ص.254.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص.102.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، المرجع السابق، ص ص.180،188.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان عامة درقاوة تجتمع إليه ويخرج بهم إلى الصحراء فتتلقاه الأعراب بالفرح والسرور، ويقدمون له الهدايا ويشكون إليه أضرار المخزن ومن أداء المغارم، فكان ابن الشريف يعدهم بالفرج القريب، فهذا ما سهّل وشجع ابن الشريف على إعلان ثورته سنة 1805م[1].

2-3-وقائع وأحداث الثورة:

بعدما عاد عبد القادر ابن الأشرف من المغرب الأقصى وخطط مدة خمس سنوات للثورة، استطاع في سنة 1805أن يلعب الجهاد ضد الأتراك، قاصدا في بداية الأمر واد ميناء بقرية فرطاسة حيث أذن لإتباعه بنهب أموال الأتراك من المخزن، وفي هذا الصدد يقول نقيب الأشراف الشريف الزهار: "...**ظهر الشريف وكاتب العرب في أمر القيام على الترك، وادعى أنه صاحب الوقت واتبعه العرب وسارت إليها القبائل وظهرت له الكرامات...**"[2].

وقد نشب بين الطرفين صدمات نتج عنها انهزام الداي مصطفى وجيشه الذين تراجعوا عائدين إلى وهران عاصمة بايلك الغرب[3]، فاستغل ابن الشريف هذا الضعف، وحاصر وهران مدة ثمانية أشهر، ولكنه في الأخير لم يستطع الصمود لضعف عدته وعتاده، ونتيجة لذلك تخلى عليه أتباعه ومنذ ذلك الوقت اختفى عن الأنظار حتى وافقته المنية[4].

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص.255.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص.84،85.

[3] المصدر نفسه، ص.86.

[4] نفسه، المصدر السابق، ص ص.86،87.

3-ثورة أحمد المختار التيجاني 1827م:

3-1-التعريف بأحمد المختار التيجاني:

هو محمد بن أحمد المختار التيجاني وهو من قبيلة عين ماضي قرب الأغواط، كان يقطن في المغرب الأقصى ويتبع الطريقة التيجانية، ولكن في سنة 1815 عاد إلى قبيلته حاملا في قلبه حقدا وكرها كبيرا لدايات الجزائر لأنه كان يرى أن تدهور أوضاع السكان سببه السياسة الظالمة التي كان يطبقها الدايات على الرعية، ولذلك عزم على محاربة كل من له صلة بالسلطة العثمانية في الجزائر[1].

3-2-الاستعداد للثورة والهجوم سنة 1827م:

لقد استعد أحمد التيجاني للثورة عن طريق تجهيز جيشه يتكون من 600 رجل من أهل قبيلته عين ماضي بالإضافة إلى العديد من العرب الذين يقطنون في الصحراء، حيث بدأ هجومه من خلال توجهه هو وجيشه إلى مدينة معسكر سنة 1827م وبدأت المعركة بينه وبين أهل معسكر، حيث استطاع أن يستولى على أهل بعض الجهات، ولكن بسبب قلة إمكانياته وفرار معظم أتباعه استطاع الباي أن يلحق به الهزيمة وأن يقتله هو ومن بقي يسانده[2].

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص.257.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص.160.

استنتاج

نستنتج في الأخير أن الدايات حاولوا تكوين علاقات مع الرعية ورجال الدين من خلال سلك سياسة التقارب والترضية والمراوغة من خلال احترام وتقدير رجال الدين، وذلك لما لهؤلاء من نفوذ روحي ومادي على الرعية الجزائريين، إلا أننا نجد أن السلطة الحاكمة لم تستغل العامل الديني لتحقق الاندماج بين العثمانيين والجزائريين، بل انعزلت عن السكان وأقامت بينها وبينهم حاجزا من الوسطاء كان جلهم من رجال الدين وشيوخ القبائل والأعراش والدواوير.

ولذلك ازداد الحكام طمعا في ثروات السكان وارتفعت الغرائم والضرائب، ونتيجة لذلك انتشر السخط في أوساط الرعية الذين لجأوا إلى الثورات والتمردات.

الفصل الأول: السلطة الحاكمة في الجزائر أواخر عهد الدايات(1792-1830م)

أولا: طبيعة مظام الحكم

ثانيا: التنظيمات الإدارية المركزية

ثالثا: التنظيمات الإدارية المحلية

تمهيد

بعدما انضمت الجزائر إلى الدولة العثمانية رسميا سنة 1519م وأصبحت إيالة تابعة لها، هنا شهدت الجزائر خلال فترات مختلفة أربعة أشكال من أنظمة الحكم، حيث انفرد كل واحد منها بمواصفاته الخاصة، فحكمها البايلربايات من سنة (1519-1587م) وكان يعاصر عهدهم فترة السلاطين العظام وعصر القوة العثمانية، وتعاقب بعد ذلك على الحكم كل من الباشوات الذين امتدت فترة حكمهم من سنة (1659- 1659م)، ثم جاء بعد هذه الفترة مرحلة حكم الآغاوات والتي امتدت من سنة (1659- 1671م).

حيث تميزت مرحلة الآغوات بتسلط الجيش الإنكشاري على الحكم؛ وذلك بسبب الصراع الذي كان قائما بين الولاة العثمانيين أي بين الباشوات والجند الإنكشاري، فقد اتهم الجند إبراهيم باشا بنهب المعاشات والضرائب وامتناعه عن تسديد أجور الجند واقتطاع مبلغ من المكافأة الموجهة لطائفة الرياس من قبل السلطان، مما جعل المؤسسة العسكرية تثور وتقرر إلغاء منصب الباشا وتعوضه بمنصب الآغا.

ولكن نجد أن الآغوات قد فشلوا فشلا واضحا في إرساء قواعد النظام الجديد وتحقيق الاستقرار للبلاد، فقد تميز عهدهم بإراقة الدماء والفوضى والاضطرابات وهي أوضاع لم تشهدها البلاد قط، وبعد هذه التجربة العسكرية الفاشلة هنا آلت السلطة إلى طائفة رياس البحر وهي تعتبر القوة المحلية المنافسة للجيش الإنكشاري، فقد سارعت هذه الطائفة لانتزاع السلطة من الجيش وأنهت عهد الآغوات وفرضت زعيمها الحاج محمد التريكي سنة 1671م، ليكون حاكما عاما على الجزائر وبذلك عرفت هذه الأخيرة عهدا جديدا في تاريخها العثماني والذي عرف بعهد الدايات.

حيث نجد أن هذا العهد والذي امتد من سنة (1671- 1830م) قد مر بمرحلتين مهمتين وهما:

- **المرحلة الأولى:** وعرفت بعهد الدايات الأول (1671-1710م)، والذي تميز بتأسيس نظام حكم جديد قائم على مبدأ الانتخاب من طرف الديوان دون تحديد للمدة الزمنية، لتكون بذلك السلطة المطلقة في يد الداي ليصبح دور الباشا المرسل من السلطان شكلي فقط، وقد واجه هذا العهد ضغوطات خارجية أضعفت طائفة رياس البحر، وسمحت للجند الإنكشارية بالتدخل ثانية في الحياة السياسية وذلك ابتداء من سنة 1695م، حيث أضحى اختيار الدايات وانتخابهم يتم خارج طائفة رياس البحر.

- **أما المرحلة الثانية:** والتي عرفت بعهد الدايات الثاني (1710-1830م)، فقد تميزت بالانفصال عن الباب العالي؛ وذلك من خلال إلغاء منصب الباشا ممثل السلطان العثماني بهدف تأسيس حكم محلي بمنأى عن نفوذ السلطان، وذلك ابتداء من سنة 1711م حينما ألغى الداي علي شاوش منصب الباشا واضعا بذلك حدا نهائيا لازدواجية السلطة، حيث يظهر هذا الإلغاء عندما أرغم الداي علي شاوش الباشا الجديد الذي أرسله السلطان العثماني على الانسحاب من ميناء الجزائر وعارض كذلك استقباله وهدده بالقتل.

ونتيجة لهذه المعاملة السيئة التي تلقاها الباشا انسحب بدوره من الميناء ولم يستطع أن يفرض هيبة السلطان، فاستغل علي شاوش هذا الضعف الوارد من الباشا وحاول إقناع الباب العالي بمساوئ ازدواجية السلطة، وأن الحل الأمثل لهذه المشكلة هو دمج منصب الباشا مع منصب الداي، وبفضل قوة الحجة التي كان يتمتع بها الداي علي شاوش والهدايا الفاخرة التي كان يبعث بها للسلطان، استطاع إقناعه في الأخير بوجهة نظره ومنذئذ أقر الباب العالي بالأمر، فأصبح دايات الجزائر يجمعون بين المنصبين، وكان يظهر ذلك في الفرمان الوارد من اسطنبول والذي يأتي على هذا النحو: "إلى أمير أمراء الغرب ودايها...".

فالجمع بين السلطتين واللقبين أكسب دايات الجزائر نفوذا كبيرا فقد فسح لهم المجال لممارسة سلطاتهم بشكل فعلي بعيدا عن تدخلات الباب العالي، حيث نجد أن هذا النظام قد عرف استقرارا واضحا خلال العقد الثاني من القرن الثامن عشر، ولكن بدأ هذا الاستقرار

في نظام الحكم والحياة السياسية بصفة عامة في التذبذب، وذلك خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن الثامن عشر إلى غاية الاستعمار الفرنسي، وتحديدا بعد الداي حسن باشا الذي دامت ولايته سبع سنوات (1791-1798م)، حيث عاد الجند إلى العصيان والتمرد وأصبحوا يعينون ويعزلون الحكام حسب رغباتهم، وسوف نتعرف بالتفصيل في الفصل الأول عن طبيعة النظام الذي كان سائدا في هذه الفترة وأهم الأحداث التي مرّ بها والتنظيمات التي أسسها.

أولا: طبيعة نظام الحكم

لقد اعتمدت الجزائر خلال العهد العثماني نظام حكم يقوم على نظام الدايات[1]، وذلك بانتخاب داي للحكم من طرف الديوان العالي، على أن يستمر الداي بالعمل طوال حياته ولكن لا يكون له الحق في تعيين من يخلفه، وإنما يكون ذلك من حق مجلس الديوان العالي[2]، حيث أضحى السلطان العثماني لا يبدي أي دور في اختيار الداي، وإنما أصبح دوره ينحصر في إصدار فرمان لتثبيت اختيار الديوان العالي بالجزائر، فلم يبقى له سوى السيادة الاسمية والتعاون في الحروب بتقديم المساعدات العسكرية[3].

فنظام الحكم في الجزائر كان يرتبط بهيئة الموظفين نظرا لإشرافهم عليه وتأثيرهم على مختلف أجهزته ومصالحه، وذلك تماشيا مع التقسيم المنطقي لسلطات هؤلاء الموظفين والمكانة العالية التي يحتلونها في هرم السلطة الإدارية للدولة[4].

فيعتبر نظام الدايات من أهم التطورات السياسية التي شهدتها الجزائر العثمانية، خاصة الفترة الأخيرة منه، وذلك لأن هذه الفترة سمحت للجزائر بفرض استقلاليتها على الباب العالي، فأصبحت السلطة العليا بالجزائر في أيدي الدايات، الذين أصبحوا غير تابعين للسلطان العثماني بل حلفاء له فقط، بحيث يتبادلون معه الهدايا في المناسبات، ولكن نلاحظ أنه و بالرغم من هذه الحرية التي كان يتمتع بها الدايات إلاّ أننا نجد تنصيبهم بصفة رسمية على

---

(1) الدايات: هو جمع داي وهي كلمة تركية معناها "الخال"، واستعملت للدلالة على الحاكم والزعيم. يراجع: مصطفى عبد الكريم الخطيب، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1416هـ، ص.175.

(2) أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**، تحقيق وتعليق: أحمد توفيق المدني، الجزائر، دار البصائر، 2009م، ص.60.

(3) يحيى بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ج2، ص.46.

(4) حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، الجزائر، ط.1، دار الهدى، 2008م، ص.139.

رأس السلطة، لم يكن يتم إلاّ عندما يصل فرمان وقفطان[1] وسيف من السلطان العثماني وذلك ليضفي على المنصب طابع الرسمية[2].

ففي هذه الفترة أصبحت الإيالة[3] الجزائرية تعتبر جمهورية عسكرية تمارس فيها سلطة القائد المطلقة، وذلك في ظل التبعية القوية لميليشيات الانكشارية[4]، فينتخب الداي كما ذكرنا من قِبل المجلس الأعلى أي الديوان الذي يتألف من حوالي 80 إلى 100 عضو يزيد وينقص حسب الفترات الزمنية[5]، حيث كانت في تلك الفترة سفارة تم تعيينها لنقل خبر الانتخاب إلى القسطنطينية، وليتم تسلّم كل من قفطان الشرف والفرمان من طرف السلطان وبدون اعتراض ليقلّد بموجبه الداي الجديد لقب الباشا ويُدمج بذلك مع منصب الداي[6].

ونجد أيضا أن الحكم في الجزائر كان محصورا في أيدي الأتراك العثمانيين، الذين عملوا منذ تواجدهم في الجزائر على تعزيز حكمهم، وذلك من أجل الحفاظ على استمرارية العنصر التركي في البلاد، فقد كان الحكام يقصون العنصر المحلي من المناصب العليا في الدولة من

---

(1) القفطان: هو لباس يبعثه السلطان عندما يتم انتخاب الداي، وذلك ليضفي طابع الرسمية على المنصب، فهو عبارة عن قفطان مفتوح اليدين مصنوع من قماش قطني وفي مقدمته قطعة قماش من الحرير الأصفر على شكل لهيب النّار. يراجع: أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص.190.

(2) أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800-1830م)**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1988م، ص ص.39،40.

(3) إيالة (EYALET): وهي أكبر التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية، فقد كانت الدولة العثمانية مقسمة إداريا إلى إيالات. يراجع: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000م، ص.45.

(4) الانكشارية: أصلها في اللغة التركية "يني جري"، وتعني القوات الجديدة. يراجع: المرجع نسفه، ص.41.

(5) عثمان سعدي، **الجزائر في التاريخ**، الجزائر، شركة دار الأمة، 2003م، ص.418.

(6) شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**، القاهرة، ط.1، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م، ص.105.

خلال اعتمادهم لسياسة التجنيد من الولايات العثمانية المشرقية، حيث نجد أن هذه السياسة قد زعزعت وأضعفت نظام الحكم في الجزائر، فقد عرفت البلاد أواخر هذا العهد انتشارا للانتفاضات الداخلية وتدهور للحياة السياسية والعسكرية وحتى الاجتماعية[1].

فالنظام العسكري الذي طبقه الانكشاريون في هذه الفترة لا يحبذ عمليات الخلافة المنتظمة، بل كانوا دوما على الاستعداد للثورة والتمرد لتنصيب سيد جديد ليكافئهم بعطايا التعيين[2].

وقد استطاع الدايات بدورهم أن يكوّنوا لأنفسهم سلطة واسعة ومسيطرة على كل القرارات، حتى أنهم استطاعوا أن يحدّوا من سلطة الديوان الذي أصبح لا يستدعي للاجتماع إلاّ بصورة شكلية، وبذلك استأثروا بكل مظاهر السلطة والنفوذ في البلاد[3]، لدرجة أنهم رفضوا حتى وساطة السلطان العثماني في المشاكل الخارجية لأنهم اعتبروا ذلك تدخلا في شؤون الجزائر الداخلية وسعيا من السلطان لاستعادة نفوذه بالبلاد[4].

ونلاحظ أن نظام الحكم في الجزائر أواخر عهد الدايات قد بدأ شأنه يتضاءل بسبب ظهور النزعة التمردية لدى الانكشارية، والتي اشتدت بعد استسلام بعض الحكام لمطالبهم الغير محدودة، وقد سمحت هذه الظروف التي سادت في البلاد إلى تولي الحكم مجموعة من الحكام

---

(1) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص.136،137.

(2) شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصر (الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م)**، ترجمة: جمال فاطمي وآخرون، الجزائر، ط.1، شركة دار الأمة، 2008م، ص.6.

(3) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص ص.180،181.

(4) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص.47.

الذين كانت تنقصهم القدرة على وضع حد لتجاوزات الجنود، بل حتى أنهم أصبحوا عاجزين عن حماية أنفسهم من دسائسهم و مؤامراتهم[1].

وهو ما حدث للداي مصطفى سنة 1805م عندما تم حجز كل أمواله وممتلكاته حينما كان عائدا من حملته على تونس[2]، فقد تميز نظام الحكم في الفترة الأخيرة من عهد الدايات وخاصة من سنة 1791م بالانحطاط والتدهور ويظهر ذلك في كثرة عدد الدايات الذين حكموا من بعد هذه السنة، وفي كثرة الاغتيالات التي أنهكت النظام القائم وقضت على ثقة الرعية بالنظام[3].

وبالإضافة إلى ذلك كان كلما تم تعيين داي جديد صحبه تغيير شامل لموظفي الحكومة، حيث يقوم الداي الجديد بتعيين العناصر التي وقفت بجانبه أثناء الانقلاب وهذا ما كان يؤدي إلى عدم استقرار الحكم، خاصة أن الموظفين الجدد قد أصبح همهم الوحيد هو جمع المال على حساب أمور البلاد، لأنهم كانوا يعلمون أن مدة توليتهم لن تطول بسبب كثرة الانقلابات والاغتيالات[4].

ونجد أن مما ساعد في انتشار هذا الانحلال هو أنه كان يتم اختيار الموظفين عن طريق الرشوة، وبذلك أصبحت المناصب تباع وتشترى علنا ويتم المساومة عليها وكأنها سلعة تباع في المزاد العلني، فمن يدفع أكثر هو الذي يتسلّم المنصب في الأخير، ولهذا أصبح أغلبية الدايات

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975م، ص ص.148،149.

(2) ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني)**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1999م، ص.214.

(3) المرجع نفسه، ص.217.

(4) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص.25.

يتجاهلون حقيقة السلطة و طبيعة نظام الحكم الذي يجب أن يطبق والذي يهدف إلى خدمة المصلحة العامة[1].

ولكن رغم انتشار الاضطرابات و مظاهر الفساد في نظام الحكم أواخر عهد الدايات، إلاّ أننا نجد أنّ هذه المظاهر كانت مقتصرة ببعض الدايات فقط، فقد عرفت الجزائر نخبة من الدايات يمتازون بكفاءة عالية وقدرة قوية في تسيير أمور البلاد، فصمدوا في وجه التحديات التي طرأت على الساحة الداخلية والخارجية[2].

ونذكر من هؤلاء الدايات حمدان خوجة الذي دامت فترة حكمه ستة أشهر فقط (1817-1818م)، وذلك بسبب إصابته بمرض الطّاعون الذي أودى بحياته، فقد حاول في هذه المدة القصيرة أن يعيد للجزائر مجدها القديم وذلك من خلال إصلاح المؤسسة العسكرية لأنه كان يعلم أنّ الفساد الذي شهده الجيش هو الذي أعاق حركة ازدهار البلاد، وعلى هذا الأساس أسرع إلى إصلاح أحوال الجيش وقد كاد أن يفلح في إنجاح سياسته الإصلاحية، ولكن توفي قبل تحقيق هذا النجاح[3].

بالرغم من كل السلبيات التي أثرت على استقرار النظام بسبب التدخلات المتكررة من الجنود الانكشارية، إلاّ أنه كان لهم دور كبير في إرساء نظام حكم مستقل عن الباب العالي، وكذلك لعبوا دورا هاما في الدفاع عن البلاد وحماية حدودها البرية وحتى البحرية، فقد كانوا ممول رئيسي وعامل هام في إثراء خزينة الدولة[4].

---

(1) أحمد سليماني، **تاريخ مدينة الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص.102.

(2) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص.162.

(3) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص ص.26،27.

(4) أحمد سليماني، المرجع السابق، ص.158.

فقد كانت الجزائر دولة مستقلة وكان لها علمٌ وعملة خاصان بها، بالإضافة إلى أنه كان لها علاقات دبلوماسية مع الدول الخارجية ولكنها كانت تعترف بالباب العالي والخلافة الإسلامية التي كانت في يد السلطة العثمانية[1].

[1] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، بيروت، ط.3، دار الغرب الإسلامي، 1990م، ج1، ص.248.

ثانيا: التنظيمات الإدارية المركزية

1- دار السلطان :

وكان يشمل مدينة الجزائر وضواحيها حيث تمتد مساحته من مدينة دلس شرقا، إلى مدينة تنس غربا، ويحدها من الجنوب بايليك التيطري[1].

ويعتبر دار السلطان المقر الأساسي للداي؛ فهو عبارة عن مقاطعة إدارية مركزية، يوجد بها مقر نائب السلطان العثماني والمتمثل في الداي، حيث تخضع هذه المقاطعة إلى سلطة الداي المباشرة، وذلك من خلال تفويضه لآغا العرب للتصرف في شؤونها وإدارتها[2].

ويتكوّن دار السلطان من ثلاثة مناطق وهي: فحص مدينة الجزائر والمتمثل في ريف الجزائر العاصمة، والذي يحتوي على أملاك أعيان الأتراك وممثلي الأمم الأوربية المتمثلة في المزارع و المنازل الريفية، والمنطقة الثانية فتتمثل في شرشال، أما المنطقة الثالثة فهي شرقا ومددت بقائدات ساباو وأوطان يسر[3].

2-هيئة الديوان أو مجلس الوزراء:

لقد كان هناك ديوانان وهما:

- الديوان الصغير أو العادي: ويضم عددا من المستشارين الكبار وكان كثير الاجتماع.
- الديوان الكبير أو الأعظم: والذي كان أعضاؤه من كبار الضباط حوالي 80 عضوا، حيث كان لا يجتمع إلاّ بشأن القضايا الهامة كالحرب و السلم، وكان يحضر جلساته أيضا آغا

---

(1) جعفر أنس قاسم، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989م، ص.40.

(2) صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي**، الجزائر، ط.1، دار الألمعية، 2013م، ص.13.

(3) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص.85.

القمرين وهو الرئيس النظري للانكشارية، والمفتيين الحنفي والمالكي وكاتب الدولة[1]،بالاضافة الى ديوان البحرية ويتكون من زعماء الأسطول البحري أو الريّاس[2].

كان أعضاء الديوان الكبير يستدعون جميعهم بانتظام للمداولات وكانوا في أواخر القرن الثامن عشر يجتمعون أربعة مرات في الأسبوع، أيام الاثنين، الأربعاء، الخميس، والسبت في قصر الباشوات والذي كان يعرف باسم لملاكمة (M LAKMA) والذي يوجد بدار السلطان، وقد كان بعض الأعضاء من كبار العلماء يسمح لهم بالمشاركة في المداولات، حيث يتميز أعضاء الديوان بوضعهم قطعة من شريط الذهب تُلصق في مقدمة عمائمهم للتعريف بمقامهم القانوني[3].

وكان أهم أعضاء الديوان خمس موظفين وهم: المسؤول عن الخزينة والناظر لشؤون المالية، ويأتي بعده المكلف بالشؤون البحرية ويسمى وزير البحرية (YALI OKLL HARDJ)، أما الذين يقومون بمهام كتابة الديوان فهم أربعة من الكتاب (DIVAN HADJASI)، أما بالنسبة للشؤون الشرعية فكان ينظر فيها مفتيان، أحدهما حنفي والآخر مالكي ذلك لأنّ الأتراك حنفيون، أما الأهالي فكانوا مالكيون[4].

ونجد أن أعضاء الديوان هم الذين يعينون ويبايعون الحاكم وفقا للظروف الداخلية والخارجية للايالة، وذلك من أجل تحسين الوضع السياسي بالإصلاح الإداري والتنظيم الاقتصادي، ولكسب ثقة السكان من خلال هذا التعيين، ويتضح لنا أنّ أعضاء الديوان لم يكن

---

(1) ابو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ص.50.

(2) المرجع نفسه، ص.50.

(3) وليم سبنسر، **الجزائر في عهد ريّاس البحر**، تقديم وتعليق وتحقيق: عبد القادر زبادية، الجزائر، دار القصبة، 2007م، ص ص.77،78.

(4) أرجمونت كوران، **السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر**، إسطنبول، مطبوعات كلية الآداب، 1957م، ص.27.

من أولوياتهم التفكير في تطبيق النظام الملكي الوراثي حتى وإن كان الحاكم الجديد ينوي ذلك، فقد كان لأعضاء الديوان حق التفويض والتنفيذ في تعيين أو عزل الحاكم[1].

فالديوان كان يمثله أيضا السكان عن طريق العلماء والنقباء والأعيان، وكان يمثله الجيش عن طريق الضباط السامين، لذلك كان الداي عندما ينفذ القرارات يستشير أعضاء الديوان قبل أن ينفذ القرار الجماعي في المجلس الحكومي أو كما يسمى بالديوان الخاص[2].

حيث يتم اختيار الداي من طرف الديوان بشروط وهي:

- الكفاية والدراية؛ أي أن يكون كفئ لهذا المنصب وصاحب فكر ودهاء.
- مباشرة القضاء بين الناس ويعني الفصل في الخصومات بين الناس.
- علمه بالإدارة وأحوال الأقاليم.
- حسن التدبير و الأفق الواسع والبعد عن صغائر الأفعال[3].

3- موظفو الإدارة المركزية:

3-1- الداي:

وهو رئيس الدولة والحاكم الأعلى والقائد العام للجيش في البلاد، وبصفته كان المسئول الأول عن سياسة الجزائر فقد كان يمارس كل صلاحيات رئيس السلطة السياسية المتمثلة في:

- تطبيق القوانين المدنية والعسكرية.

---

(1) حسان كشرود، **رواتب الجند وعامة الموظفين و أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007-2008، ص.16.

(2) المرجع نفسه، ص.17.

(3) عزيز سامح ألتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، لبنان، ط.1، دار النهضة العربية، 1989م، ص ص.28،29.

- توقيع المعاهدات.
- استقبال السفراء المعتمدين لدى الجزائر.
- يختار وزراءه و حكام المقاطعات أو الولايات.
- يشرف بنفسه على مراقبة إيرادات الدولة وخزينتها[1].

وقد كان يتم انتخاب الداي من طرف الديوان العالي الذي يتكون من رؤساء الوحدات العسكرية وبعض كبار المسئولين في الدولة، فكان عندما يختلف أعضاء الديوان العالي في الاختيار يرفعون العلم الأحمر، أما إذا تم الاتفاق على انتخاب الداي الجديد فإنهم يرفعون العلم الأخضر[2].

وقد كان الداي يعقد المعاهدات باسم الجزائر ويبعث بقناصلها إلى الدول الكبرى ويوافق كذلك على اعتماد القناصل في الجزائر بدون مشاورة الباب العالي، ويعلن الحرب ويستعمل العملة الخاصة بالجزائر[3]، بالإضافة إلى أنه كان يستمد سلطاته من الديوان أو مجلس الشورى، و لا يمكن أن يعين الداي أو ينصب إلاّ من طرفهم وبحضورهم[4].

وبالرغم من أنّ نظام الدايات كان ينص على انتخاب الداي من طرف الديوان، إلاّ أنّ الأمور كانت تجري بخلاف ذلك أواخر هذا العهد، فعندما يموت الداي موتة طبيعية أو يتنازل عن منصبه فإن من يخلفه يكون قد تم تعيينه قبل ذلك، فيسارع إلى أخذ احتياطاته و يتم انتقال السلطة إلى الداي الجديد دون معارضة، أما عندما يسقط حكم الداي نتيجة للعنف؛ أي يتم قتله

---

(1) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، بيروت، ط.1، دار الغرب الإسلامي، 1997م، ص.64.

(2) حميدة عميراوي، **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، الجزائر، دار الهدى، 2005م، ص.86.

(3) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1979م، ص.26.

(4) محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1972م، ص ص.19،20.

أو اغتياله فإنّ قتلته يسارعون إلى قصر الداي ويدّعون بأنهم غير راضين عن تصرفاته، ويعلنون بعدها عن تنصيب من اختاروه منهم لخلافة المقتول، وكثيرا ما كانت تحدث معارك دامية حول العرش إلى أن يعلن المتمردون شارة الانتصار، فينصب بذلك الداي الجديد على رأس الحكم[1].

حيث يتولى الداي الفصل في الخلافات والنوازل في مجلس يعقده صباح كل يوم ما عدا يوم الراحة وأيام الأعياد، ويوم الثلاثاء المخصص لاجتماع مجلس الديوان، وكان مطالب بالبقاء في قصر الحكومة تحت حماية جنوده فيضطر إلى مغادرة عائلته فور تنصيبه دايا، ولا يذهب إلى منزله الخاص إلاّ بعد أداء صلاة الظهر يوم الخميس، ليغادر صباح الجمعة عند التوجه لأداء صلاة الجمعة، ثم يعود إلى قصر الحكومة ليمكث فيه إلى يوم الخميس المقبل[2].

وقد كان الداي يتقاضى راتبه على أساس رتبته العسكرية في الجيش، لأنّ الحكومة تقوم بتأمين طعامه وطعام عائلته، أما بالنسبة للهدايا والأموال التي تأتيه عن طريق تعيين الوظائف وغرامات العقوبات، ومن القراصنة وفدية الأسرى وكذا عائدات السفراء، فقد كانت تعتبر مكافأة له مقابل تحمله أعباء العمل، أما إذا تم قتل الداي فتصادر الحكومة كل أمواله وممتلكاته، وقد وصف جوان كانو حياة الداي في قوله بأنّه "**رجل غني ولكنه ليس سيد خزينته، أي بدون أولاد، زوج بدون زوجة، مستبد بدون حرية، سيد للعبيد وعبد لرعاياه...**"[3].

وأول داي حكم في فترة الدايات هو الحاج محمد باشا، وهو من طائفة الريّاس حيث تقلد هذا المنصب سنة 1671م[4]، فمنصب الداي يتولاه في الغالب إحدى الشخصيات المرموقة والمهمة في الدولة، والتي تتمثّل في: الخزناجي، الآغا، وخوجة الخيل، ولكن هذه القاعدة لم

---

(1) مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، لبنان، دار الغرب الإسلامي، (د. س. ن)، ج3، ص.183.

(2) المرجع نفسه، ص.185.

(3) عزيز سامح ألتر، المرجع السابق، ص.408.

(4) مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ص.186.

تكن ثابتة، إذ كان بإمكان الجندي البسيط أن يصل إلى هذا المنصب، وهذه الحالة تحدث في وقت الاضطرابات والفوضى[1].

ونجد أنّ حياة الداي قد انقلبت أواخر عهده حيث أصبح ينصرف للبحث عن ملذاته الشخصية، كشرب الخمر والإدمان على شرب الأفيون والمخدرات، وأصبح معظم الشيوخ يعملون على إسعاد الداي المستهتر من أجل ضمان مصالحهم[2].

و نلاحظ أنّ من الأسباب التي جعلت منصب الداي يتدهور هو أنّ أغلب الدايات في الفترة الأخيرة من هذا الحكم قد وصلوا للحكم بفضل الانقلاب للمطالبة بزيادة الأجور، بالإضافة إلى ذلك أنّ الكثير منهم يمارس مهنا لا صلة لها بالسياسة والحكم، كمهنة الكناسين، الفحامين، الاسكافيين، وحتى الذين اشتغلوا في تغسيل الموتى[3].

3-2-موظفو الديوان:

3-2-1-موظفو الديوان الصغير:

3-2-1-1-الخزناجي أو الخزندار:

وهو بمثابة وزير المالية في يومنا هذا ويأتي بعد الداي مباشرة في الأهمية[4]، فقد كان مكلفا بتسيير الخزينة العمومية للدولة ويمشي مباشرة وراء الداي، ويخلفه في حالة غيابه أو مرضه فهو يعتبر كالوزير الأول، حيث لا يتم فتح الخزينة إلاّ بحضوره لأنه هو الذي يحتفظ بمفاتيح الخزينة العامة[5].

---

(1) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830م)**، الجزائر، ط.1، دار الكتاب العربي، 2009م، ص.39.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص.425.

(3) ناصر الدين سعيدوني، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن 19م**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000م، ص.26.

(4) ابو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر ...**، المرجع السابق، ص.50.

(5) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.65.

وكان يساعده في عمله أربعة عمال، إثنان منهما يهود حيث يراقب أحدهما صحة القطع النقدية من زيفها والثاني يراقب صحة المكاييل، أما بالنسبة للخوجات فيكتبون المداخيل و المصاريف التي يتم إعلانها في جلسات الديوان بصوت مرتفع[1].

3-2-1-2-آغا المحلة (MEHELLE AGASI) أو آغا الصبايحية[2]:

ويقوم بمهام باي الجزائر فهو القائد العام للقوات البرية[3]، والتي تتمثل في فرق الانكشارية، ووحدات الخيالة، والمتطوعين الذين هم عبارة عن عسكريين يتمركزون خارج مدينة الجزائر[4].

ومن مهامه أيضا أنه مكلف بإدارة العرب و بالإشراف على فرسان الصبايحية، فيترأس عادة الحملات الموجهة ضدهم ويخضع جل الموظفين على مستوى إدارة الوطن إلى الآغا، ويساعده أربعة كبراء وهم: باش شاوش، الكاهية، باش علام، باش مكاحلي، حيث يُعتبرون من العنصر المحلي، وكانت مهامهم هي تبليغ الشكاوي للآغا وتعيين فرسان الصبايحية وجباية الضرائب وفرض الأمن على البلاد[5].

---

(1) أحمد بحري، **الجزائر في عهد الدايات (دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة الاستعمارية)**، الجزائر، دار الكفاية، 2013م، ج1، ص ص.303،304.

(2) الصبايحية: وهم فرسان يتبعون الباي في كل خرجاته أو حملاته. يراجع: صالح عباد، المرجع السابق، ص.448.

(3) مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ص.184.

(4) سفيان صغيري، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830م)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2011-2012، ص.43.

(5) عائشة غطاس، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007م، ص ص.116،117.

3-2-1-3-خوجة الخيل أو آت خوجة سي(AT COGEASI):

ويعتبر كالوزير الثالث، وكان من المرشحين لتولي منصب الداي فهو موظف سام يدير أملاك الدولة، حيث تتمثل مهامه في الإشراف على تجنيد فرسان المخزن، ومداخل الأراضي التابعة للبايليك[1]، و من بين أعوانه: قائد العرب والذي يقيم بسهل متيجة، أما أهم من تولى منصب خوجة الخيل فهو: الداي حسين[2].

3-2-1-4-بيت المالجي:

وهو المكلف بالمواريث[3]، ويعين من طرف الداي حيث تتمثل مهامه في الإشراف على بيت المال، وشؤون الأملاك والثروات التي تعود وتؤول إلى خزينة الدولة مباشرة بعد التأكد من عدم ملكيتها لأصحابها[4]، وقد كان يشرف كذلك على مراسم الدفن وتهيأت القبور، ويعمل على بيع و تصريف الأملاك المصادرة، وبذلك فهو يعتبر بمثابة أمين مصلحة الأملاك، أما بالنسبة لمساعديه فهم: الوكيل والموثقين الذين يعرفان باسم العدول[5].

وكان من مهامه أيضا القيام بالأفعال الخيرية ، كتوزيع الصدقات على الفقراء كل يوم خميس على عدد محدد من الفقراء والمحتاجين، حيث تعتبر عائدات بيت المالجي من أهم موارد خزينة الدولة[6].

---

(1) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص.48.

(2) المصدر نفسه، ص.49.

(3) ناصر الدين سعيدوني، **موظفو الايالة الجزائرية...**، المرجع السابق، ص.162.

(4) حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص.88.

(5) الغالي الغربي، "**الحياة السياسية في نيابة الجزائر إبان عصر الدايات ثورة ابن الشريف الدرقاوي ضد الأتراك في مطلع القرن 19**"، مجلة الدراسات التاريخية، عدد 23، الجزائر، 1986، ص ص.93،49.

(6) ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر...**، المرجع السابق، ص ص.188،189.

3-2-1-5-وكيل الخرج:

وهو قائد أو وزير البحرية، و المسئول عن الشؤون الخارجية للبلاد من خلال إشرافه على النشاط البحري وأعمال الترسانة[1]، بالإضافة إلى توزيع الغنائم التي يتم التحصل عليها من الحملات العسكرية و الجهاد البحري[2].

ونجد أنّ مكانة وكيل الخرج بدأت في الاضمحلال والتراجع، وذلك بسبب قلة الغزو البحري الذي أدى إلى تقهقر أعمال رياس البحر[3].

3-2-2-موظفو الديوان الكبير:

3-2-2-1-هيئة الكتاب الكبار:

- الكاتب الأول(المكتباجي): يمثل رئيس الكتاب ويلقب "بالأفندي"، وهو مكلف بفرض الضرائب والمحافظة على سجل محاسبات الدولة، الذي يتم فيه تثبيت القوانين العسكرية وأسماء رتب وأجور فرق الإنكشارية[4]، ويعتبر منصب المكتباجي ذا مكانة رفيعة في الدولة، لدرجة أنه يُخول له الترشح لمنصب الداي، وقد تعاقب على هذا المنصب فئات كثيرة منها أعيان ووجهاء مدينة الجزائر والعديد من الحضر والكراغلة[5].

---

(1) الترسانة: وهي كلمة مأخوذة في الأصل من دار الصناعة الذي مخصص لإنشاء وتعمير السفن والمراكب الخاصة بأعمال الدولة. يراجع: سهيل صابان، المرجع السابق، ص.73.

(2) الغالي الغربي، المرجع السابق، ص.94.

(3) ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية ...**، المرجع السابق، ص.174.

(4) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص.142.

(5) سفيان صغيري، المرجع السابق، ص.55.

- الكاتب الثاني(الدفتردار): وهو مسؤول عن تسجيل مصادر دفتر دخل البلاد من ضرائب ورسوم عينية، وكان يسمى كذلك بوكيل الخرج الكبير، وقد كان له الحق في مراقبة مخازن الدولة[1].

- الكاتب الثالث(وكيل الخرج الصغير): وكانت تنحصر مهمته في الإشراف على السجلات الخاصة بغنائم البحر، وأمور الديوانة أي الجمارك في يومنا هذا[2].

- الكاتب الرابع(الرقمجي): ومهمته هي المحافظة على السجلات الرسمية للدولة والتي تتعلق بالشؤون الخارجية للبلاد[3].

3-2-2-2-هيئة الخوجات:

وقد كانوا يشكلون طبقة عليا في المجتمع الجزائري، فتميزوا بلباس القفطان الطويل، والبرنس الأبيض، والعمامة الضخمة، بالإضافة إلى أنهم كانوا يحملون في حزامهم مقلمة من نحاس لتميزهم عن الطبقة الإنكشارية[4]، حيث نجد أنّ وظائفهم تشمل كل من:

- خوجة الجمارك: ووظيفته هي تسلم رسوم البضائع الواردة من البلاد المسيحية عن طريق المراسي.

- خوجة الغنائم: وهو مكلف ببيع الغنائم وتقسيمها بين المستحقين لها.

- خوجة الرحبة(السوق): ويقوم بتسليم الرسوم على الحبوب المعروضة في الأسواق[5].

---

(1) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص.142.

(2) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص.154.

(3) المصدر نفسه، ص.154.

(4) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص.51.

(5) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص. 142.

- بالإضافة إلى وظائف أخرى وهي خوجة الجلود، خوجة العيون المكلف بالمنشآت المائية، وخوجة أبواب المدينة، خوجة الوزن وخوجة الملح، وإلى جانب هؤلاء الموظفين الثانويين كان هناك حشد كبير من الموظفين الساهرين على حوائج القصر من طباخين، ووكلاء، ومحتسبين[1].

3-2-2-3-الوظائف القضائية:

وقد كان يتولاها القاضي، والعدل، والعون، والوكيل، حيث يتم اختيارهم من بين العلماء بعد أن يجتازوا امتحانا خاصا، فقد كانت مؤسسة القضاء تحتوي على مفتيين وهما المفتي الحنفي والمفتي المالكي، وهذا بالنسبة للمسلمين، أما بالنسبة لليهود فقد كان لهم قضاة خاصون بهم ويطلق عليهم الأحبار، ونجد كذلك أن المسحيين كانوا يحاكمون في القنصليات الأجنبية الموجودة في الجزائر، ولكن رغم ذلك كانت الدولة تحتفظ بحق التدخل إذا لزم الأمر، وخاصة في القضايا الجنائية[2].

وقد كانت الأحكام التي يصدرها القضاة أو البايات إذا لم يوافق عليها الداي، فإنه يسحب التفويض منهم و يصدر الحكم بنفسه[3]، وكان يُنظر في المسائل الهامة يوم الخميس من خلال اجتماع كلا من القاضيين الحنفي و المالكي، وقد كان يتم الإعلان عن الحكم من طرف كاهية دار الإمارة[4].

---

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص.143.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص.70،71.

[3] محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي**، سوريا، مطبعة جامعة دمشق، 1969م، ص.206.

[4] ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، **ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تحقيق: فارس كعوان، الجزائر، ط.1، بيت الحكمة، 2009م، ص.27.

3-2-2-4-هيئة مشيخة مدينة الجزائر:

ولقد تميزت هذه الهيئة أو المؤسسة بتسيير ثنائي جماعي، أي أنه كان يرأسها شيخين ولكن لكل منهما له صلاحيات مختلفة عن الآخر، فأحدهما كانت له صلاحيات في المجال الاقتصادي، أما الثاني فله صلاحيات إدارية واجتماعية وكان يطلق عليه شيخ البلد[1].

حيث كان يتم اختيارهما من بين وجهاء مدينة الجزائر ويكون دائما من أصل عربي[2]، وقد تمتع شيخ البلد باختصاصات وصلاحيات واسعة فكان صاحب المدينة والمسئول على كل أمورها وشؤونها، بالإضافة إلى أنه كان يعاقب المستهزئين خاصة في الجانب الأخلاقي، إذ تم وضع سجن تحت تصرفه لهذا الغرض فقد كان بيده المراقبة العدلية وقوة الشرطة[3].

ونجد أن له عدة مهام في المجال الاقتصادي والتي تتمثل في: مراقبة الحرف، والصنائع، وجباية الضرائب التي كانت تطبق على الحرفيين، ويسهر كذلك على نظافة وصيانة طرقات المدينة وتوفير المياه، وكان يعتبر همزة الوصل بين سكان مدينة الجزائر والسلطة الحاكمة[4].

---

(1) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص.124.

(2) وليام شالر، **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)**، تعريب وتقديم: إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ص.77.

(3) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص.124،125.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.70.

ثالثا: التنظيمات الإدارية المحلية:

1-التقسيمات الإدارية المحلية:

لقد تميزت الجزائر منذ الدخول العثماني بتقسيمها إلى مقاطعات إدارية، وذلك من أجل تسهيل إدارتها وتسيير شؤونها، وبذلك يتم حفظ النظام الداخلي للبلاد وضمان تحصيل الضرائب، ونلاحظ أن هذا التقسيم بقي على حاله من بداية الوجود العثماني بالجزائر إلى غاية نهايته، فقد تم تقسيم الجزائر محليا إلى ثلاث بايليكات أو مقاطعات إدارية وهي:

1-1-بايليك الشرق:

عاصمته قسنطينة، ويعتبر من أكبر البايليكات الموجودة في الجزائر، حيث أنه يمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل الكبرى غربا، حيث يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب الصحراء[1].

1-2-بايليك الغرب:

وكانت عاصمته أواخر عهد الدايات هي وهران، وذلك بعدما تم استرجاع وهران من الاسبان سنة 1792م، ويمتد من بايليك التيطري شرقا، إلى غاية الحدود المغربية غربا، وقد سمي ببايليك الغرب، لأنه يقع غرب مدينة الجزائر، أما بالنسبة لحدوده من الشمال فيحده البحر الأبيض المتوسط، أما جنوبا فتحده الصحراء، ويعتبر ثاني إقليم من حيث المساحة بعد بايليك الشرق[2].

---

[1] يسرى عبد الرزاق الجوهري، **شمال إفريقية (دراسة في الجغرافية التاريخية)**، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، 1970م، ص.187.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص.447.

وقد كان لهذا البايليك صبغة حربية نظرا لتوتر العلاقات بين الأتراك و المغاربة وبين الإسبان، فهو يعتبر مقاطعة دفاعية لمواجهة الغارات الخارجية، وقد كان يخضع لنضام إداري تحت إشراف السلطة العثمانية بدار السلطان، بقيادة الباي الذي يعين من الإنكشارية والذي له السلطة المطلقة والكاملة على الشؤون الإدارية للبايليك[1].

1-3-بايليك التيطري:

يعتبر هذا البايليك أصغر البايليكات من حيث المساحة، ومقره المدية وقد أسس سنة 1504م، وكانت تربطه علاقة قوية بالسلطة المركزية نظرا لقربه لها، فقد تم وضع حاكم بجانب الباي لكي يتم الاتصال مباشرة بالجزائر العاصمة وليهتم بأمور القيادات الأربع التي يتكون منها البايليك[2].

حيث نجد أن هذا البايليك يحده من الشمال الجزائر، ومن الشرق الزاب، أما بالنسبة للجنوب فيحده بلدية الجريد ومن الغرب معسكر[3].

2-الأجهزة الإدارية المحلية:

وتنقسم هذه الأجهزة الإدارية داخل كل بايليك إلى ثلاثة أقسام وهي كالتالي:

2-1-إدارة دار الباي:

وتتم من خلال تعيين باي على كل بايليك من طرف الداي، حيث يراعي الداي في اختياره للباي إلى أن يكون من الرجال الذين لهم قدرات عالية في مختلف ميادين التسيير[4]،

---

(1) سفيان صغيري، المرجع السابق، ص.64.

(2) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص.147.

(3) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص.177،178.

(4) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص.48.

ولكن رغم هذا فقد كان التعيين في معظم الفترات وخاصة أواخر عهد الدايات يتم من خلال عدة اعتبارات تتدخل في طريقة التعيين، ومنها:

- أن يكون للباي علاقات مصاهرة مع الأهالي ولاسيما الأسر الكبيرة والغنية، وذلك بهدف الحصول على دعم شيوخها إذا حدثت حركات التمرد والفتن، ونذكر على سبيل المثال المصاهرة التي حدثت بين أحمد بن علي القلي باي قسنطينة والحاج بوزيد المقراني، وكذلك مع أسرة ابن قانة[1].

- أن يكون الباي ذو أصل تركي أو كرغلي، ولكن هذا الشرط لم يتم احترامه والعمل به، بل نجد أنه تم تعيين بعض البايات من أصل عربي ومنهم: خير الدين باي، ومحمد بن فرحات[2].

وقد كانت من مهام دار الباي: السهر على تأمين الأمن والاستقرار في البايليك، جمع الضرائب من الأرياف، إصدار العقوبات ضد الأهالي الذين خالفوا قوانين البايليك[3].

2-2-إدارة مدن البايليك:

وكانت تتمثل في منصب القايد وهي عبارة عن رتبة شرفية تتمتع بسلطات مدنية وعسكرية، وكان يتم اختيارهم من العائلات الكبرى ذات النفوذ في البلاد[4]، وبدقة شديدة وذلك للأهمية التي كانت تكتسبها المدينة في الجهاز الإداري للدولة، حيث كان دور المدن مهمًا جدًا

---

(1) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، الموجع السابق، ص ص.48،49.

(2) المرجع نفسه، ص.49.

(3) نفسه، ص.50.

(4) عائشة غطاس، المرجع السابق، ص.168.

في إخضاع بعض القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، وقد كان قُياد المدن في البايليك يتم تعيينهم من طرف الداي ويتلقون الأوامر منه[1].

أما بالنسبة لمهام القياد فكانت تشمل الإشراف على استخلاص الضرائب والرسوم في داخل المدينة، والسهر على أمن المدينة، وتنظيم العمليات الإدارية والاقتصادية، ويساعدهم في ذلك مجموعة من الموظفين الثانويين[2].

2-3-إدارة أرياف أو أوطان البايليك:

وهي وحدات إدارية موجودة بكل بايليك يرأسها مسئول يسمى قايد يعينه الداي باقتراح من الباي ويكون أصله من الأتراك أو الكراغلة وأحيانا من العرب، حيث يتم تسليمه ختما وبرنوس أحمر للدلالة على تعيينه في المنصب، وقد كانت تربطه علاقة مباشرة بالباي ويتفرع عن كل وطن مجموعة من القبائل والدواوير والأعراش، التي يعين لها شيخا ليكون مسئولا عليها، بحيث يكون هذا الشيخ في أغلب الأحيان من أبناء القرية أو الدوار الذي يحكمه، فكان يتم اختيارهم من ضمن الأسر التي لها تأثير على الأهالي[3].

وتتمثل مهام قايد الوطن في الإشراف على شؤون أهالي القبائل، والدواوير، والأعراش، ويسهر على أمنها والسير الحسن لأسواقها، وأمن طرقاتها، بالإضافة إلى أنه تُخوّل له مهمة توزيع الأراضي المخصصة للحرث وجمع الفرسان من القبائل، وكان أعوانه هم الكاتب، الباش مكاحلي وفرقة الزمالة[4].

---

(1) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته ...**، المرجع السابق، ص ص.51،52.

(2) المرجع نفسه، ص.52

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.69.

(4) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص ص.54،55.

أما بالنسبة لمهام الشيوخ فيتمثل في أنهم يؤدون دور الوسيط بين الأهالي والإدارة، وجمع الضرائب من المناطق المسئولين عليها[1].

ونلاحظ أن رغم السلطة الواسعة للداي على جميع الأقطار الجزائرية، إلا أنه قد حافظ في بعض الجهات من البلاد على التنظيمات التقليدية، التي كانت سائدة من قبل وخاصة في المناطق المعزولة والجبلية، وقد عرفت الإدارة في الأرياف عنصر جديد ألا وهو الأبراج التي كانت تقيم في الحاميات العسكرية، حيث كانت مهمتها دعم وحماية المحلة؛ وهي المسئولة عن جمع الضرائب من سكان الأرياف، بالإضافة إلى أن هذه الأبراج كانت تراقب تحركات القبائل في المناطق الجبلية وضمان التنقلات بين البايليك ودار السلطان[2].

3-موظفو الإدارة المحلية:

3-1-الباي:

كان بمثابة الوالي في يومنا هذا حيث يقوم بأعماله في الإقليم الذي يشرف عليه نيابة عن الداي، ويعتبر من كبار موظفي الدولة حيث يتم اختياره من طرف الداي من بين الشخصيات المرموقة في المجتمع الجزائري، والتي كانت تلتزم بدفع رسوم مرتفعة وتقدم الهدايا القيمة[3].

وقد كان الباي يتصرف بحرية تامة في تسيير ولايته لأنه لم يكن يراقب من طرف الداي، فكان الشيء الأساسي والمهم في العلاقة التي تربطه بالداي هو إظهاره الولاء الكامل للداي وإرسال الضرائب السنوية مع نائب الباي في وقتها المحدد بدون تأخير، بالإضافة إلى تقديم

---

(1) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص.55.

(2) غطاس عائشة، المرجع السابق، ص ص.164،165.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.68.

المساعدات العسكرية والمالية أثناء الكوارث الطبيعية، والهدايا التي كانت تشكل عوائد البايليك[1]، حيث نجد أن هذه العوائد كانت تنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

• الدنوش[2] الأصغر: يتمثل في ضرائب وهدايا تمنح للداي كل ستة أشهر أي في الربيع والخريف، حيث يقوم خليفة الباي بإيصال هذه الدنوش إلى العاصمة ليقدمها إلى الداي.

• الدنوش الصغير: ويتشكل في اللزمة التي هي عبارة عن ضريبة مالية إضافية أو موصنوعات محلية إما غذائية أو صناعية، بالإضافة كذلك إلى قطعان الحيوانات.

• الدنوش الكبير: وهي عبارة عن ضريبة تجمع عن طريق القبائل الحليفة[3].

3-2-الخليفة: ويعتبر نائب الباي ومهامه تتمثل في تحميل الضرائب السنوية إلى الداي ويمثل الباي في بعض المناسبات[4].

3-3-قائد الدار: مكلف بحراسة المدينة والعناية بها، بالإضافة إلى أنه يدفع رواتب الجند.

3-4-آغا الدائرة: وهو قائد الفرسان من العرب التابعين للدولة.

3-5-الباشكاتب: وهو المسئول على كتابة رسائل الباي ومسك دفاتره المالية.

3-6-الباش سيار: ومهمته تتمثل في نقل الرسائل بين الباي والداي.

3-7-الباش سايس: ويتولى العناية بخيول البايلك وتربيتها[5].

---

[1] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص.148.

[2] الدنوش: هي كلمة محلية معناها المحاسبة على الضرائب. يراجع: أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص.133.

[3] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص.148،149.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص.68.

[5] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص.170.

استنتاج

نستخلص مما سبق أن الجزائر في أواخر عهد الدايات قد شهدت تغييرا سياسيا مهما جعل من الجزائر سنة 1792م تنفصل عن الدولة العثمانية انفصالا تاما، حيث أصبحت في مقام الحليف السياسي والعسكري لها، أكثر منها في مقام الولاية الخاضعة لرقابتها وسلطتها، فقد أصبحت السلطة الحاكمة في الجزائر تتمتع بحرية العمل في كل المجالات التي تخص شؤون الدولة، وكان يظهر ذلك عندما تم اِنتخاب الداي من طرف الديوان العالي بالجزائر دون مشورة الباب العالي، وبذلك أصبحت العلاقات التي تجمع الجزائر بالدولة العثمانية علاقة دينية وتشكيلية.

ولكن رغم كل هذا فالدايات لا يباشرون في تنفيذ مهامهم إلا بعدما يتم تسليمهم فرمان القبول من السلطان العثماني والذي يعتبر إذنا بالتنصيب الشرعي والشرفي، ونجد أن الإدارة المحلية كانت متأثرة تأثيرا مباشرا بالإدارة المركزية، إذ كلما كانت الأوضاع مضطربة في دار السلطان ينعكس هذا على الأوضاع العامة للبايليك، والسلطة الحاكمة بالجزائر قد ميزها طابع مهم وهو انفراد الدايات ورجال الديوان بالحكم، وذلك بعيدا عن العنصر المحلي الذي تم إقصائه من المناصب العليا في الدولة.

الفصل الثاني: مظاهر المجتمع الجزائري أواخر عهد الدايات (1792-1830م)

أولا: التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري

ثانيا: النشاط السياسي والاقتصادي للمجتمع الجزائري

ثالثا: الأحوال الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري

تمهيد

نجد أن المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني قد تميز بتنوع فئاته الاجتماعية، والتي كان يحددها الأساس العرقي، الديني، المادي، والمهني، فكل فئة كان لها إسهاماتها الخاصة داخل المنظومة الاجتماعية للدولة وبمختلف مجالاتها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

حيث نجد أن المجتمع الجزائري قد تم تقسيمه إلى طبقتين اجتماعيتين وهما: طبقة السكان الذين يقطنون بالمدن والتي تتشكل بدورها من عدة فئات اجتماعية وهي: فئة الحضر، الأتراك، الكراغلة والدخلاء، أما بالنسبة للطبقة الثانية فهي طبقة السكان الذين يعيشون بالأرياف وهم قبائل المخزن، القبائل المتحالفة، القبائل الرعية أو الخاضعة، بالإضافة إلى القبائل الممتنعة أو المستقلة.

فكل هاته التقسيمات الاجتماعية داخل المجتمع الجزائري تجعلنا ندرك أن البنية السكانية للجزائر أواخر عهد الدايات كانت تحتوي على خليط من الأجناس والأعراق المختلفة، وهذا ما يجعلنا نتسائل عما إذا كان هناك علاقات تربط بين مختلف هذه الأجناس؟ وإذا وجدت هذه العلاقة فكيف كانت طبيعتها؟ هل كانت علاقة صراع وحروب أم علاقة انسجام وترابط؟

وفي هذا الصدد يمكننا القول أن الجزائر قد شهدت في حياتها الاجتماعية فئات مختلفة من السكان، ولكن كان وضع كل فئة يختلف عن وضع الفئة الأخرى، وذلك من حيث العدد والمكانة الاجتماعية، وهذا ما ولّد ظاهرة الطبقية بين السكان ولكن لم تكن بالمفهوم الذي كان سائدا في المجتمعات الأوربية في العصور الوسطى، أي أنه لم تكن درجات التفاوت بين الطبقات كبير وإنما كانت تتمتع بعض الطبقات بالامتيازات خلافا عن الطبقات الأخرى.

وعلى العموم فإن مهما بلغت درجة علاقات المجتمعات من تماسك وترابط داخل الدولة الواحدة، إلا أنه يتولّد بينهم صراعات وذلك بسبب اختلاف معتقداتهم وطبائعهم ومصالحهم الشخصية، وهذا ما يؤدي إلى ظهور التنافس بينهم، ومن خلال الفصل الثاني سنحاول أن نوضح التشكيلات العرقية والأجناس المختلفة التي كان يتكون منها المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى أننا سنبرز أهم أحوالهم وأهم نشاطاتهم في مختلف مجالات الحياة.

أولا: التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري

لقد كان سكان إيالة الجزائر موزعين على المدن والأرياف فكان عددهم حوالي 10 ملايين نسمة، ولكن أغلبيتهم الساحقة كانت تعيش في الأرياف ويطلق عليهم اسم البدو فهم يمثلون قاعدة الإيالة ومصدر ثرواتها[1]، ونجد أن المجتمع الجزائري قد تعددت فيه الفئات الاجتماعية حيث تنقسم هذه الفئات إلى طبقتين وهما:

1-الطبقات الاجتماعية في المدينة:

وتنقسم هذه الطبقات الاجتماعية إلى عدة جماعات وهي كالتالي:

1-1-جماعة الحضر:

هم الجماعة التي تسكن في المدن بصفة دائمة وتكتسب أسلوب حياتها منها[2]، حيث نجدها تنقسم إلى ثلاث فئات وهي:

1-1-1-فئة البلدية:

وهم سكان المدن الجزائرية القدامى، أي العناصر الأولى التي ولدت بالمدينة واستقرت عائلاتهم بها منذ القديم، وترعرعت فيها عبر المراحل التاريخية المتعاقبة، حيث كانت تتكون من العرب والأمازيغ وتزايد عددهم بمن انضم إليهم من الوافدين ولاسيما من الأندلسيين، بالإضافة إلى عناصر أخرى من السودانيين[3].

فقد كان يشغلون في مدينة الجزائر حوالي 2500 بيت وأغلبهم يزاولون التجارة ويملكون حوانيت، حيث كان اختصاصهم الأساسي في عملية التجارة هو المواد الغذائية، كما يشتغل بعضهم في الصناعة ويملك البعض الآخر البساتين التي يتاجرون بما تنتجه، فقد كانت

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص.13.

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص.549.

[3] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص.77.

وضعيتهم أكثر استقرار من السكان الآخرين، وذلك لأنهم كانوا معفون من الرسوم بموجب امتياز منحهم إياه بابا عروج أيام دخوله إلى الجزائر[1].

ونجد أن أهم منتجاتهم كانت تتمثل في إنتاج الحبوب مثل القمح والشعير، ومنتجات غذائية أخرى منها الخضر والفواكه، بالإضافة إلى منتجات حرفية أخرى منها تربية الأبقار والأغنام، واشتغلوا كذلك في بيع الحرير[2].

1-1-2-فئة البرّانية[3]:

يقصد بفئة البرّاني أو البرّانية تلك المجموعات السكانية التي غادرت بواديها بحثا عن العمل في مدينة الجزائر ليسترزقوا، منها ولكن لم يستطيعوا الاندماج في الطبقات المقيمة في المدينة وذلك لأن النظام الاجتماعي السائد كان يفرض عليهم ذلك، إذ كان يتم التعرف عليهم حسب اسم أصولهم الجهوية والجغرافية[4]، حيث يعود أصلهم إلى قبائل جرجرة، بني عباس، جيجل، بسكرة، بني ميزاب والأغواط وقد كانت المناطق التي يتوجهون إليها هي مدينة الجزائر، وقسنطينة، وتلمسان، والمدية[5]، فهذه الفئة كانت تتشكل من عدة جماعات وهي:

1-1-2-1-جماعة البساكرة:

وهم أهالي منطقة بسكرة وما يحيط بها على حافة الصحراء الجزائرية، الذين قدِموا إلى المدن الكبرى طلبا للاستقرار وتحسين ظروف عيشهم، فأوكلت إليهم المهن المتواضعة

---

(1) صالح عباد، المرجع السابق، ص.549.

(2) أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص ص.21،22.

(3) البرانية: وهم الذين ينتسبون إلى البر لأنهم جاءوا من خارج أسوار المدينة ليتم تمييزهم عن سكان المدينة. يراجع: حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص.172.

(4) أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص ص.31،32.

(5) أزرقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته ...**، المرجع السابق، ص.78.

والأعمال الشاقة كحراسة الممرات لمختلف الأحياء بمدينة الجزائر حيث كانوا يغلقونها ويحكمون إقفالها خلال الليل[1].

بالإضافة إلى ذلك كانوا يحملون السلع والبضائع وتزويد المدينة بالمياه من الآبار والوديان والحطب من الغابات، وقد كان يرأسهم أمين يمثلهم لدى البايليك ويجمع غراماتهم المالية ليتلقى راتبه من البايليك والذي كان عبارة عن أربعة عشر خبزة في اليوم والقليل من الزيت وكيسين من الحبوب وأربعة أمتار من القماش كل شهرين[2].

1-1-2-2-جماعة الميزابيون:

وهم المنحدرين من اللاجئين الإباضيين الذين أسسوا مدن دينية ومذهبية في عمق الصحراء، وقد تميزوا بالصلابة وتم الاعتراف لهم بمذهبهم الإباضي كعلامة شرعية لملّتهم، وقد اِحتكر الميزابيون بمدينة الجزائر أعمال المشرفين على الحمامات وشكلوا أغلبية الجزّارين واشتغلوا كذلك في بعض النشاطات التجارية فهم كانوا الأغنى في فئة البرّانية[3].

وقد اشتهروا بالأمانة والنزاهة في الأعمال حيث كان بلدهم الأصلي هو وادي ميزاب في الجنوب الجزائري يتمتع بالاستقلال التام عن حكومة الجزائر، وكانوا يتمتعون بامتيازات كانت تضمنها لهم معاهدة مكتوبة وقعتها الحكومة، وكانوا يديرون بعض الحمامات والطواحن كونهم ميسورين ماديا[4].

---

(1) وليم سبنسر، المصدر السابق، ص ص.90،100.

(2) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)** ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م، ص ص.99،100.

(3) وليم سبنسر، المصدر السابق، ص.100.

(4) أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص.35.

1-1-2-3-جماعة القبائل:

وهذه الجماعة كانت تجمع بين القبائل، وبنو عباس، والشاوية وآخرون من صنف القبائل المغربية، حيث تواردوا على مدن الإيالة لكي يعملوا كخياطين ورعاة وخدم للبيوت[1].

فكان أغلب أفراد هذه الجماعة ينتمون إلى المناطق الجبلية المحيطة بالمدن وكان عددهم كبيرا مقارنة بالجماعات الأخرى بحكم قرب مناطقهم الأصلية بالمدن الكبرى، حيث كانوا يعيشون في الأكواخ أو في غرف يستأجرونها[2].

وقد كانت هاته المجموعة تنقسم إلى قسمين هما:

- قسم يضم قبيلة فليسة[3] و ينتشرون فيما بين دلس إلى القل شرقا.

- وقسم يضم قبيلة زواوة الذين ينتشرون في المناطق الوسطى جنوب شرق العاصمة، ويتشكلون من حوالي 300 قرية غير خاضعة للضرائب والمطالب المخزية لتعذر وصول الجنود إلى جبالهم المنيعة طبيعيا، وقد كانت قبيلة الزواوة تشتهر بصناعة الحايك وهو في الغالب من صوف الأغنام أو شعر الماعز[4]، كما اشتغلت هذه الجماعة في التجديف على ظهور السفن مقابل أجرة زهيدة وفي بيع الأعشاب، والفواكه، والفحم، والزيوت والبيض[5].

1-1-3-فئة الأندلسيين:

هم فئة سكانية جاءت من الأندلس مهاجرة إلى الجزائر حيث ينقسم الأندلسيين إلى صنفين هما:

---

(1) عبد القادر حليمي، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م**، الجزائر، دار الفكر الإسلامي، 1830م، ص.265.

(2) صالح عباد، المرجع السابق، ص.551.

(3) فليسة: قرية صغيرة تقع في ضواحي مدينة الأخضرية التي تبعد على شرقي مدينة الجزائر بحوالي خمسة وسبعين كيلو مترا. يراجع: حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص.20.

(4) أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص.38.

(5) صالح عباد، المرجع السابق، ص.551.

- صنف المدجنون: وهم الذين خرجوا من غرناطة و الأندلس.
- صنف الثغريون: و قد جاءوا من ممالك أرغونة، وبلنسية، وقطلونيا[1].

وقد حافظ الأندلسيين على خصوصيتهم في بادئ الأمر، فقد كانوا يعيشون في جماعات حسب انتماءاتهم الجغرافية السابقة، أملا في العودة القريبة إلى مواطنهم، ولكن بمرور الوقت اندمجت هذه التجمعات في طبقة الحضر، حتى أنه لم يعد يفرقهم إلا بعض التسميات التي ورثوها عن أصولهم[2].

فقد كانوا يشكلون قوة تجارية هائلة بالجزائر، حيث ساهموا في تنمية التجارة وإنشاء صناعات عالية الجودة، وبما أنهم لم يكن في إمكانهم الالتحاق بالمؤسسة العسكرية وبالوظائف العليا بالحكومة فقد توجهوا أغلبيتهم إلى التجارة و الصناعة، حيث أظهروا مهاراتهم و كفاءاتهم بفضل الأموال التي جلبوها من الأندلس، وساعدهم في ذلك خبرتهم الكبيرة في ميدان صناعة الأسلحة، والبارود، والنجارة، والخياطة وحتى صناعة الخزف، واشتهروا بتجارة الجملة، وصناعة السفن وتمويلها بالبضائع[3].

كما نجد أنّ هذه الفئة قد ساهمت مساهمة فعالة في ازدهار اقتصاد وثقافة البلاد وفي التطور العمراني والنمو البشري، فقد أنشأت مدن لم يكن لها وجود قبل مجيئهم مثل مدينة القليعة وأرزيو، كما أحسنوا استخدام مهارتهم في المعاملات المالية والتبادلات التجارية[4].

---

[1] عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص.268.

[2] أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص.21.

[3] لمنور مروش، **دراسات في تاريخ الجزائر العثماني(الفرصنة، الأساطير، الواقع)**، الجزائر، دار القصبة، 2009م، ج2، ص.61.

[4] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بو عبدلي، المرجع السابق، ص ص.100،101.

1-1-4-فئة الأشراف:

و يرجع نسبهم إلى آل البيت، لذلك كانوا يحضون باحترام و تقدير و محبة باقي الطبقات الإجتماعية، لأنهم كانوا يرون في محبتهم طاعة ومحبة لرسول الله صلى الله عليه وسلّم، فانتسابهم لأهل البيت أكسبهم مكانة اجتماعية رفيعة وعالية لدى السلطة و السكان[1].

وفي هذا الصدد قال الورتلاني: «... **يجب على الناس تعظيم الأشراف لوجه جدهم الذي انتموا إليه، وأن يعتقدوا أيضا أن الله يغفر لهم لا شيء أسلفوه و لا لأمر فعلوه.وإن وقعت منهم إذاية لأحد فيجب أن يعتقدها كالأمر السماوي من الله وكالغرق والحرق...**»[2].

وقد كانت فئة الأشراف تسهم في حل الخلافات و الخصومات وتتمتع بالغنى، فكانت تؤوي وتطعم الضيوف وعابري السبيل دار تسمى بدار الزاوية، التي تم بناءها خصيصا لهذا الغرض، ومن أشراف المدينة نجد قبيلة أولاد علي موسى بفروعها الثلاث وهي: أولاد الحاج محمد، أولاد باعمر، أولاد باحمو[3].

1-1-5-فئة السودانيين:

لقد كانت غالبية السودانيين أو كما كانوا يعرفون كذلك بالزنوج أو الحراثين عبارة عن أقليات جلبت في أغلب الأحيان من السودان أو من ضفاف نهر النيجر، ليشتغلوا في المدن الجزائرية، ولكن لم يكن وضعهم يشبه وضع العبيد في أوربا بل كانوا عبارة عن خدم مقابل الرعاية أكثر منه عبودية[4].

---

(1) أحمد مريوش وآخرون، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، الجزائر، دار القصبة، 2007م، ص.216.

(2) محمد السعيد الورتلاني، **نزهة الانظار في فضل علم التاريخ والأخبار**، تحقيق: محمد بن شنب، الجزائر، (د.د.ن)، 1908م، ص.115.

(3) أحمد مريوش وآخرون، المرجع السابق، ص ص.216،217.

(4) أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص.40.

فهذه الفئة كانت تمثل الطبقة الدنيا في الهرم الاجتماعي، فكان على عاتقهم مسؤولية زراعة البساتين ورعي الحيوانات وبناء المنازل، بالإضافة إلى الأشغال اليدوية كالحدادة و الأواني الطينية[1]، ونجد كذلك نسائهم اشتغلن كخدم في البساتين خاصة أوقات جني التمور، والحصاد، وقد كانت الأحياء التي تسكنها هذه الفئة أحياء خاصة بهم تسمّى جهة الحراثين[2].

1-2-جماعة الأتراك العثمانيين:

وقد كانت هذه الجماعة تصنف إلى ثلاثة أصناف وهي:

1-2-1-صنف الأتراك:

وهي الفئة المسيطرة على الجزائر وذات النفوذ الواسع في البلاد، رغم أنّ عددهم كان قليلا ام يتجاوز 20.000 نسمة، حيث كانوا يحرصون على إبقاء المناصب الحكومية بين أيديهم وعزل السكان الأصليين للبلاد عنهم حتى لا ينافسوهم في السلطة و النفوذ، وقد تميزوا بإتباع التقاليد العثمانية والافتخار بأعمالهم العسكرية خاصة البحرية وكذا الاعتزاز بلغتهم الأصلية و العزوف عن خدمة الأرض، بل كانوا يفضلون كسب عيشهم من المرتبات التي يحصلون عليها من خزينة الدولة أو من إيجار المحلات والبساتين[3].

و قد كانت هذه الفئة تشكل طائفة منغلقة ومنعزلة عن السكان الجزائريين، تخضع لنظام قضائي خاص ولها امتيازات خاصة، حيث كانوا يرتدون ثياب تميزهم عن غيرهم؛ وهي عبارة عن ثياب مطرزة بالذهب، وبالرغم من أنهم كانوا قادة إداريين وعسكريين إلاّ أننا نجد البعض منهم كان يزاول مهنة التجارة، والحياكة، وصناعة الأسلحة، ويبيعون المواشي، والمحاصيل الزراعية، فقد كان البعض منهم يملك أراضي زراعية[4].

---

[1] فرج محمود، **إقليم توات في القرنين 18م و19م**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984م، ص.13.

[2] أحمد مريوش وآخرون، المرجع السابق، ص.219.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر...**، المرجع السابق، ص.43.

[4] صالح عباد، المرجع السابق، ص.547.

1-2-2-صنف الكراغلة:

وهم الجماعة التي ولدت من آباء أتراك وأمهات جزائريات، ويعتبرون من أهم الفئات الاجتماعية في بعض المدن الجزائرية نظرا لما كانت تتمتع به من امتيازات مادية، فالكراغلة كانوا يتوزعون في بايليك الغرب على المدن التالية: 500 جندي في تلمسان، 405 في مستغانم، و500في مازونة، وقد كانت مدينة المدية في بايليك التيطري تضم عددا معتبرا منهم، أما بالنسبة لوسط البلاد فإنّ عددهم كان قليلا في مدينة الجزائر[1].

وقد تزايد عددهم حتى أصبح نهاية القرن 18م حوالي 6.000 نسمة، وكانوا يملكون ثروات كبيرة يستثمرونها في المزارع ويترفعون عن خدمة الأرض أو القيام بأعمال يدوية[2]، فالكراغلة رغم أصل آبائهم عثماني إلاّ أنهم لم يستطيعوا أن يحصلوا على منصب الداي في السلطة، وإنما نجد أنه بعد محاولات كثيرة باستعطاف آبائهم وإرضائهم استطاعوا أن يصلوا إلى منصب الباي الذي تحصل عليه أحمد باي[3].

1-2-3-صنف الأعلاج أو المهتدون:

الأعلاج أو المهتدون هو لقب أطلق على المسيحيين الذين أسلموا وأصبحوا يتمتعون بكامل حقوق الأتراك، وذلك بعدما يتم عتقهم بفدية تحدد قيمتها بين الطرفين المفتديين[4].

وقد كان عدد الأعلاج أكثر من عدد الأتراك الأصليين، حيث نجد أنّ من أسباب تخلي هذه الفئة عن دينهم واعتناقهم الإسلام؛ هو الإرادة في التخلص من العبودية، فهم من الأسرى الذين استولى عليهم رياس البحر وشجعوهم الأتراك على الانضمام إلى طائفتهم، وكانت تنشأ

---

(1) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص ص.89،90.

(2) لوسان فلنزي، **المغرب قبل إحتلال الجزائر (1790-1830م)**، ترجمة: حمادي الساحاي، تونس، شركة سرار، 1994، ص.37.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص.551.

(4) أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص ص.15،16.

علاقة وطيدة بين أسيادهم الذين بفضلهم تم عتقهم، فهذه العلاقة كانت تشبه إلى حد كبير علاقة الآباء بالأبناء، حيث كان إذا توفي أحد الأعلاج دون أن يترك وريثا فستعود أملاكه إلى سيده الذي حرره، أو إلى أبنائه، أو أحفاده، أما إذا توفي السيد دون أن يترك وريثا فإنّ أعلاجه هم الذين يرثونه[1].

1-3-جماعة الدخلاء:

وتنقسم جماعة الدخلاء في الجزائر العثمانية إلى قسمين، وذلك حسب العقيدة التي يعتنقونها، وهي كالتالي:

1-3-1-فئة المسيحيين:

أن هذه الفئة تنقسم بدورها إلى قسمان، فقسم كان يمثله الأوربيين الأحرار وهم: القناصل، وموظفي القنصليات، ووكلاء المؤسسات التجارية، والتجار، أما القسم الثاني فكان يمثله الجزء الأكبر من هذه الفئة وهم: الأسرى المسيحيين، وكان كل قسم يتخصص فيما يلي:

1-3-1-1-قسم الأوربيين الأحرار:

كانت هذه الجماعة تتميز بكثرة عددها مقارنة بالفئات الأخرى، حيث كانت لها بعض التجمعات السكنية خاصة بالمدن الساحلية، فقد شكلوا مجتمعا خاصا بهم يعمل في مجال التجارة البحرية، وكذا حماية المصالح بين البلدين وذلك من أجل الحفاظ على سلامة أساطيلهم في البحر الأبيض المتوسط[2].

1-3-1-2-قسم الأسرى المسيحيين:

كان يوجد في الجزائر عدد الأسرى المسيحيين الذين يعود أصلهم إلى مختلف الدول الأوربية و الأمريكية، حيث كان عددهم غير مستقر فهو يختلف من فترة إلى الأخرى، فقد بلغ عددهم

---

[1] لوسان فلنزي، المرجع السابق، ص.42.

[2] وليام شالر، المصدر السابق، ص.106.

أواخر عهد الدايات بحوالي 200 ألف أسير، تمكن افتدائه الديات، وبعض الرياس، والتجار، وحتى اليهود[1] .

فقد كانت تتحكم فيه طبيعة علاقات الجزائر بالدول الأوربية من جهة، ومدى تفوق أسطولها في عرض البحر من جهة أخرى، فنجد أن عدد الأسرى كان مرتفعا في مطلع القرن 18م، إلاّ أنه شهد تراجعا ملحوظا أواخر هذا القرن، إذ لم يكن يتجاوز ثلاثة آلاف أسير، حيث تعود أسباب هذا التراجع إلى تقهقر الأسطول الجزائري، وإلى الهيمنة التي فرضها الأسطول الأوربي لاسيما الانجليزي و الفرنسي[2].

وقد كان الأسير الذي يمكنه أن يصل بسيرته الحميدة إلى درجة كاتب في البحرية، أو كاتب سجن أسرى الدول، فيستطيع في مدة قصيرة جمع المال الكافي لعتق نفسه واسترجاع حريته، أما بالنسبة للأسرى الذين يعملون لدى الداي وعند كبراء الدولة، و أغنياء الترك، والعرب، واليهود، والقناصل، فإنّ هؤلاء كذلك يمكنهم عتق أنفسهم بالمال الذي يجمعونه[3].

1-3-2-فئة اليهود:

لقد كان عدد يهود الجزائر أواخر عهد الدايات منخفض إلى ما بين 9 آلاف حتى 5 آلاف نسمة، بعدما كان يصل في بداية العهد إلى 12 ألف نسمة، حيث كان اليهود يتواجدون في المدن الجزائرية أكثر من وجودهم في مدينة الجزائر، وقد كان من بين أهم هذه المدن: قسنطينة، وهران، وتلمسان، حيث كانوا يعيشون مع المسلمين في نفس الأحياء أو في الحارات المحاذية، أو بالقرب من قصور الحكام والأمراء[4].

([1]) Mahfoud Kaddache, **L'agèrie durant la pèriode ottomane**, Alger, O.P.U, 1992, p.93.

[2] جون ب وولف، **الجزائر وأوروبا 1500-1830م**، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م، ص.108.

[3] يحيى بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أروبا**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1980م، ص.67،68.

[4] وليام شالر، المصدر السابق، ص.112.

فقد كان الحكام يحرصون على أمن اليهود وحمايتهم من الاعتداءات والتجاوزات في أوقات الأزمات، والاضطرابات السياسية والاجتماعية ، وقد كان اليهود يحرصون على التظاهر بمظهر الضحية المسكينة التي لا يمكن أن تثير سوى الشفقة والعطف لضعفها، رغم أننا نجد أنّ بعض اليهود كانوا وراء الكثير من الفتن والاضطرابات[1].

وكانوا يمارسون الحرف خاصة صيارفة وباعة متجولون، أما بالنسبة لأغنيائهم فكانوا يحترفون الوساطة في بيع الغنائم وإبرام الصفقات مع تونس والباب العالي، وقد عرفت الأقلية اليهودية أواخر عهد الدايات وضعا صعبا، إذ أصبحت أقل حظ وثروة في البلاد وذلك بخلاف ما كان عليه الوضع فيما سبق هذه الفترة[2].

2-الطبقات الاجتماعية في الأرياف:

أجمعت معظم المصادر والمراجع على أن سكان الأرياف كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة إذ تتراوح نسبتهم ما بين 90% إلى 95% من مجموع السكان، حيث كانوا يتوزعون على المناطق الجبلية، السهلية، والصحراوية، فكانت القبائل القاطنة في المنطقة التلية تعتمد في حياتها اليومية على ممارسة الزراعة نظرا لخصوبة التربة ووفرة المياه، أما بالنسبة للقبائل المتواجدة في الهضاب و الصحراء، فكان نشاطها يتمثل في تربية المواشي[3].

وقد وصفهم حمدان خوجة في قوله: "**ينقسم البدو إلى طبقتين أو على الأصح، إلى نوعين متميزين من السكان فالذين يسكنون السهول هم العرب الحقيقيون، أصلهم من الشرق وينحدرون من قبائل عربية مختلفة، أما الذين يسكنون الجبال أو الأماكن الوعرة**

---

(1) فوزي سعد الله، **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، الجزائر، شركة دار الأمة، (د.س.ن)، ص ص.116،117.

(2) أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص ص.47،48.

(3) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص.98.

المنحدرة فهم البرابرة الحقيقيون أو «القبائل» الذين تختلف لغتهم عن لغة العرب. والفرق واضح بين اللغتين..."[1].

ويمكننا أن نقسم هذه الطبقة إلى عدة جماعات من حيث التقسيم الإداري والسياسي للمجتمع الريفي، وهي كالتالي:

2-1-قبائل المخزن:

تعتبر قبائل المخزن فئة اجتماعية ريفية ذات طابع فلاحي، عسكري، وإداري، كانت تشكل حلقة الوصل بين الحكام والمحكومين، فقد ساهمت في إبقاء الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية متماسكة بالريف الجزائري، حيث نجد أن هذه القبائل لا تعود في أصولها إلى مصدر واحد وإنما هي تجمعات سكانية ذات تكوين اصطناعي فمنهم العبيد، الكراغلة ، وعرب الصحراء، كما أن منهم من أقره الأتراك بالأراضي التي وجدت عليها لتكون بذلك سندا لهم، ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر عليها، ومنها أيضا من استقدم كأفراد مغامرين أو متطوعين في جهات مختلفة ليؤلف جماعة شبه عسكرية مرتبطة أكثر بخدمة الحكومة العثمانية بالجزائر[2].

وقد لجأت السلطة الحاكمة إلى تجنيد بعض هذه القبائل لاستعمالها كقوة في المناطق الريفية، حيث حصلت على عدة امتيازات منها: الانتفاع من أراضي البايليك، وأدوات العمل الفلاحي، والإعفاء من الضرائب، كما كانت تستفيد من غنائم الحملات، أما في المقابل كانت تحفظ الأمن والاستقرار بالدفاع عن السلطة الحاكمة من خلال مواجهة كل تمرد وانتفاضة قامت ضدها[3].

---

[1] حمدان خوجة، المصر السابق، ص.15.

[2] أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص ص.59،60.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائري...**، المرجع السابق، ص.98.

وبذلك أخذ نفوذ قبائل المخزن يزداد في أواخر عهد الدايات، لأن السلطة المركزية بدأت تتراجع قوتها فاستغلت ذلك وتجاوزت صلاحياتها، وتملّكت مساحات شاسعة من أراضي البايليك، فحين احتلت فرنسا الجزائر كانت هذه القبائل أكثر من غيرها تماسكا وقوة[1].

فبفضل هذه القبائل استطاع العثمانيون بسط نفوذهم على جهات واسعة من الإيالة، وذلك من غير أن يضطروا إلى تسيير الجيوش إليها ويحافظوا على الحاميات بالقرب من المناطق الإستراتيجية و الحساسة، كالأسواق، والحصون، والطرق، والسهول الخصبة[2].

2-2-قبائل رعية أو الخاضعة:

وهي القبائل التي لم تحظ بأي امتياز من السلطة العثمانية، فقد كانت تدفع الضرائب والرسوم المختلفة، ووضعيتها كانت أسوء من وضعية القبائل الممتنعة[3]، حيث نجدها تعتبر قائمة الهرم الاجتماعي في الإيالة لأنها كانت تدفع كل الضرائب التي عليها، حيث عاش أفرادها فروقات طبقية كبيرة ففي الوقت الذي كانت تقوم على اكتفائهم على الجهود الفلاحية، إلا أنهم لم ينعموا بالمحصول إلا ما يعادل خمس الإنتاج فقط، وبالرغم من أن دخل هذه القبائل كان محدود إلا أنهم كانت تفرض عليهم جملة من الضرائب التي كانت ثقيلة على كاهلهم، ومما زاد في معاناتهم أن الضرائب المفروضة كانت تأخذ نقدا وليس مما ينتجونه[4].

2-3-القبائل الممتنعة أو المستقلة:

إن هذه المناطق لم تكن مستقرة فكلما قوي البايليك جرّد عليها الحملات العسكرية، وأما إذا ضعف فإن هذه القبائل تزيد من تفردها على المناطق التي انحسرت منها سلطة البايليك، فنجد أن بعض هذه القبائل التي تسكن المناطق المحصنة جغرافيا كالجبال، والمناطق

---

(1) صالح عباد، المرجع السابق، ص.563.

(2) أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص ص.64،65.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص.564.

(4) أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص ص.73،74.

الصحراوية البعيدة عن أنظار العثمانيين وفرسان المخزن فتعتبر قبائل ممتنعة كونها لا تدفع المطالب المخزنية التي تتمثل في الضرائب، كما أنها تهدد الأمن العام والمصالح الاقتصادية للبايليك[1].

وقد حاول حكام الجزائر مرات عديدة لإخضاع هذه القبائل أو على الأقل الحد من استقلاليتها وإجبارها على مهادنة البايليك معتمدا طرقا مختلفة، إلا أننا نلاحظ أن البايليك لا يغامر في ملاحقة هذه القبائل إلى مناطقها وإنما كان يقيم حاميات عسكرية لتراقب تحركاتها، أما إذا لمست منها تمردا أو صعوبة في إخضاعها فكانت تطرد من مناطقها لتتشرد إلى مناطق غريبة عنها، ونتيجة لهذا كانت بعض القبائل الممتنعة تستسلم وتخضع لسيطرة البايليك[2].

2-4-قبائل متحالفة:

تميزت هذه القبائل بعلاقتها الجيدة مع البايليك وذلك عن طريق شيوخها وكبارها، حيث تقدم هذه القبائل مجموعة من الخدمات والمطالب المخزنية التي يتكفل بجمعها شيوخها، الذين بدورهم يتلقون الهدايا والترضيات من السلطة الحاكمة[3].

وقد كان الأتراك يشجعون تناحر هذه القبائل المتحالفة حتى لا يستقر حالها فتقوم إحداهما على حساب الأخريات، وقد تدعو إلى التملص من سلطة الحكام أو الثورة عليهم، ولذلك نجد أن الكثير من هذه القبائل قد زالت وتحولت إلى قبائل رعية بفعل الصراعات التي كانت

---

(1) عبد القادر نور الدين، **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر (من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي)**، الجزائر، ط2.، مطبعة البعث، 1995م، ص.120.

(2) جون ب وولف، المصدر السابق، ص ص.173،174.

(3) ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص ص.108،109.

قائمة[1]، غير أن هذه القبائل المتحالفة قد تحاول التملص من كل سلطة البايليك، هذا إذا رأت فيه ضعفا[2].

[1] أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص.69.

[2] المرجع نفسه، ص72.

ثانيا: النشاط السياسي والاقتصادي للمجتمع الجزائري:

1-نشاطه في المجال السياسي:

1-1-النشاط السياسي لجماعة الحضر:

لقد كانت هذه الجماعة تنشط أحيانا في المجال السياسي لأن الحكام العثمانيين كانوا يحترمون ممثلي فئة الحضر، نظرا لوجود عدد من أفرادها من الأشراف وقد ظهر ذلك، من خلال إشرافها على بعض الوظائف الإدارية الحكومية منها: الكاهية وشيخ البلد[1].

ولكن تأثير الحضر في الحياة السياسية للبلاد كان ضعيفا جدا، فقد كانوا يخضعون لمن يختاره الديوان حاكما عليهم، وكان شغلهم الأساسي هو تنمية ثرواتهم وأملاكهم، منصرفين بذلك عن الشؤون السياسية لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم منصهرين مع الفئة الحاكمة ولذلك كانوا بعيدين عن مراكز السلطة[2].

1-2-النشاط السياسي لجماعة الأتراك والكراغلة:

لقد كانت هذه الجماعة إحدى أهم الجماعات الرئيسية في الجزائر، حيث تميزوا باستحواذهم على النشاطات السياسية فقد تولوا وظائف هامة في المؤسسة العسكرية وحتى الوظائف المدنية في مدينة الجزائر وفي البايليكات، فقد كان القسم الأكبر من الأتراك يتألف من الأجناد العزاب الذين اتخذوا من الثكنات مسكنا لهم[3].

فنجد أن منصب الداي كان مقتصرا على الأتراك فقط بعيدا عن الفئات الأخرى وحتى الكراغلة كان يتم استبعادهم من المناصب الكبيرة من طرف السلطة العثمانية، وبصفة عامة فقد

---

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.21.

[2] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص ص.132،133.

[3] عبد القدر حليمي،المرجع السابق، ص.91.

كان دور كبير لهذه الجماعتين إذ تمكنوا من وضع أسس للدولة الجزائرية الحديثة، وحاولوا المحافظة على حدود البلاد والدفاع عنها بكل الإمكانيات[1].

ونجد أن سبب فصل الكراغلة عن المناصب الحساسة يعود لارتباطهم عن طريق المصاهرة بالعائلات الجزائرية، المحلية وهذا ما يشكل خطرا على الوجود التركي في الجزائر وهذا ما ظهر في بداية عهد الدايات عندما قام الكراغلة سنة 1629م بتنظيم مؤامرة ضد السلطة الحاكمة، إلا أنه مع أواخر عهد الدايات قد استطاع الكراغلة أن يسترجعوا مكانتهم ويحتلون مناصب هامة في الدولة[2].

1-3-النشاط السياسي للمجتمع الريفي:

لقد كان المجتمع الريفي بعيد كثيرا عن التفاعلات السياسية، فالشيء الوحيد الذي كان يجعهم بالسياسة هو الهيأة التي تنظر في المظالم وتحمي الأهالي، وهي عبارة عن جماعة تتكون من أعيان القرية أو القبيلة[3].

فقد كان رجال الدين ورؤساء القبائل وشيوخ الأعراش يعملوا كالوسطاء بين سكان الريف والسلطة العثمانية، وهذا ما جعل الحكام يزدادون طمعا وارتفعت الغرائم وانتشر السخط في أوساط السكان الذين عجزوا عن دفع الضرائب، فصاروا يلجئون إلى الثورات ضد السلطة الحاكمة[4].

فالمجتمع الريفي عرف نشاط سياسي كان يقوم به المرابطون الذين ربطتهم بالسلطة العثمانية علاقات وطيدة وذلك نظرا لحاجة كل منهما للآخر، فقد كان المرابطين في حاجة إلى سلطة قوية تدعمها قوة عسكرية قادرة على التصدي للأخطار الأجنبية، وفي الوقت نفسه كان

---

(1) عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص.166.

(2) أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته ...**، المرجع السابق، ص.175.

(3) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.22.

(4) المرجع نفسه، ص.24.

العثمانيون في حاجة إلى قوة محلية تدعّم وجودهم لتضمن بقائهم وتبرز بعض أخطائهم، ولذلك تحالف هذين الطرفين حيث تم تحبيس الأوقاف لهؤلاء المرابطين الذين أصبحوا الوسيط بين السكان والسلطة[1].

2-نشاطه في المجال الاقتصادي:

2-1-في مجال التجارة:

2-1-1-التجارة الداخلية:

لقد تأثرت التجارة في هذه الفترة المدروسة بالثورات المتعددة والمتكررة، فهذا الأمر أنقص كثيرا من منتوجات الحبوب وأدى إلى اِنهيار التجارة الخارجية، وذلك لأن هذه الثورات كانت تشل السواعد المنتجة وتضعف قوة الاستهلاك في البلاد[2].

ونجد أن التجارة الداخلية كانت مبادلاتها تتم في الأسواق المحلية الأسبوعية بين سكان المدن والأرياف فكانت المنتوجات التي تعرض في هذه الأسواق متنوعة ومختلفة منها الأسماك والمنتوجات اليدوية التقليدية، فيعتبر الريف الممون الرئيسي للمدن، حيث كانت القبائل تأتي بمنتوجاتها إلى أسواق المدن لتتم فيها المبادلات التجارية، فقد خصص للفلاحين والقوافل أماكن لعرض سلعهم، ومثال على ذلك نجد في مدينة الجزائر رحلة الزرع خارج باب عزون التي كانت مخصصة لتلتقي فيها القوافل التجارية القادمة من مختلف أنحاء البلاد[3].

---

[1] أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص.136،137.

[2] علي خوف، **السلطة في الأرياف الشمالية لبايليك الشرق (نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي)**، الجزائر، منشورات الأنيس، (د.س.ن)، ص ص.97،98.

[3] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص.339.

2-1-2-التجارة الخارجية:

لقد تميزت التجارة الخارجية بالجزائر أواخر عهد الدايات بالكساد والتراجع وذلك نظرا لوقوف الدولة الأوربية في وجه حركة التجارة الجزائرية، بالإضافة كذلك أن الحكام العثمانيين في الجزائر لم يهتموا ببناء موانئ خاصة بالتجارة[1].

ونجد أن اليهود في أواخر عهد الدايات كانوا يستعملون من طرف السلطة الجزائرية للتعامل في الأعمال التجارية الخاصة بالدولة مع الدول الخارجية، وذلك لأن اليهود كانوا يتقنون اللغات الأوربية والمعاملات التجارية للبحر الأبيض المتوسط، وهذا ما أدى في القرن 19 م إلى احتكار تجارة الجزائر الخارجية من طرف عائلتي بوشناق وبكري اليهودية[2].

وقد كانت من أهم المنتوجات التي تصدر هي الحبوب من قمح وشعير ومواشي وزيت، وعسل، العنب، التين، التمور، الصوف، الشموع التي اشتهرت بصناعتها منطقة بجاية وكذلك الجلود، أما بالنسبة لما كانت تستورده الدولة فتَمثل في القهوة والسكر، الشاي والورق، حيث تتم هذه العمليات التبادلية تحت رقابة الدولة[3].

كما كانت الواردات الخارجية للدولة تأتي عن طريق الغنائم البحرية والهدايا والحمولات والجزية التي كان يدفعها الأوربيون، بالإضافة إلى المساعدات العثمانية، كما نجد أيضا أن الجزائر كانت تبيع العبيد وتفتدي الأسرى كتجارة خارجية[4].

---

(1) عبد المنعم ابراهيم الجميعي، **موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية (الدولة العثمانية والمغرب العربي)**، القاهرة، دار الفكر العربي، 2007م، ص.24.

(2) وليم سبنسر، المصدر السابق، ص ص.100،101.

(3) عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، الجزائر، ط1، دار ريحانة، 2002م، ص.107.

(4) مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان، "**أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني(1518-1530م)**"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد 5، عدد 16، جامعة تقرت، الجزائر، 2013م، ص.423.

ونلاحظ أن كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية كانت تتم فيها عملية المبادلات عن طريق المقايضة أو بالنقود التي كانت في أواخر عهد الدايات على ثلاثة أنواع وهي: العملات الذهبية التي تسمى السلطاني، والعملات الفضية وتعرف بالدّورو الجزائري، بالإضافة إلى العملات النحاسية وتسمى بالصائمة[1]، وقد كان يتم تزوير هذه العملات من طرف العديد من السكان ولاسيما في بلاد القبائل، بالرغم من أنه كان يوجد دار خاص بسك النقود وكانت تسمى بداية السكة التي كان موقعها قريب من قصر الداي إلا أنها في أواخر عهد الدايات أصبحت توجد بحصن القصبة مع الخزينة العامة وذلك سنة 1817، كان الصناع اليهود هم من يضربون العملة تحت المراقبة المباشرة من أمين السكة التركي الذي يمسك الأختام[2].

2-2-في مجال الصناعة:

لم تكن الصناعة في الفترة متطورة بالمفهوم الحالي وإنما ارتكزت أكثر على الصناعات اليدوية المختلفة، فقد شهدت الجزائر في مختلف مدنها لصناعة النسيج والسجاد والأحذية ودباغة الجلود وصياغة الذهب بالإضافة إلى الصناعات الخزفية[3].

حيث كانت الصناعات المحلية منظمة تنظيما دقيقا فقد كان الحرفيون منخرطين في نقابات حسب تخصصهم الصناعي، فمثلا نجد شارع خاص بالنجارين وآخر للحدادين فهكذا كانت تنظم المنتوجات التي كان يتم بيعها للسكان، وقد لعبت الهجرة الأندلسية بالجزائر دورا كبيرا وإيجابيا في تحريك النمو الاقتصادي فقد جلبوا معهم العديد من الحرف المتطورة، فنجد أنهم أنشئوا مصانع للتجارة والحدادة والجلود والمجوهرات والحرير والزرابي وغيرها من المنتوجات المتنوعة التي كانت ذات جودة عالية[4].

---

[1] وليام سبنسر، المصدر السابق، ص126.

[2] عباد صالح، المرجع السابق، ص ص.525،526.

[3] عبد المنعم الجميعي، المرجع السابق، ص.25.

[4] عمار عمورة، المرجع السابق، ص.106.

وقد كانت المناطق التي تقع في الأرياف تشهد عدة أنواع من الصناعات ومنها: صناعة الأسلحة النارية المرصعة بالفضة، كما عملوا في استخراج خدمات الحديد ومناجم الرصاص وملح البارود وصنعوا النقود المزيفة، بالإضافة إلى الصناعة النسيجية ومنها صنع البرانس والأغطية[1].

لقد عملت النساء الجزائريات في التطريز والخياطة، حيث كانت المطرزات قد اختصصن في القطع الخاصة بالنوافذ، وألبسة الرأس كالمحارم، والقفطان وبعض من الألبسة الرجال، فقد كنّ يعملن بجد كبير ولساعات طويلة لكي ينتجن منتوجا مرتفعا وذو قيمة فنية، فتميز تطريزهن بالجودة والجمال وهذا يعود لاستعمالهن لأجود الأصباغ والخيوط وإلى مهارتهن التي اكتسبوها عبر أجيال مختلفة[2].

2-3-في مجال الفلاحة:

لقد اشتهر هذا المجال عند سكان الأرياف فقد كانت من أهم الأعمال التي يزاولونها بجانب تربية المواشي من بقر وغنم ودواجن وإبل، ويعود سبب اشتهارهم بهذه الأعمال نظرا لتوفر الأراضي الفلاحية شديدة الخصوبة في مناطق عيشهم، فقد كانوا ينتجون مختلف المحاصيل الزراعية من خضر وفواكه، وقطن وتين وزيتون، ولكن شهد هذا المجال تراجع كبير بسبب السياسة الجبائية المرتفعة التي كان الحكام العثمانيين يطبقونها على سكان الأرياف وهذا بسبب نقص الغنائم البحرية في السنوات الأخيرة من العهد العثماني بالجزائر[3].

---

[1] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص.29.

[2] وليم سبنسر، المصدر السابق، ص.109،110.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص.106.

أما بالنسبة للأراضي الفلاحية التي تنتج كل هذه المنتوجات فقد كانت تقسم إلى أراضي العرش وهي ملك للقبيلة، وأراضي الملك الكبيرة وهي تابعة للطبقة البورجوازية وكان كذلك قسم لأراضي فردية وهي مخصصة للأسر[1].

ونجد كذلك أن سبب تراجع هذا المجال في الفترة الأخيرة من العهد العثماني هو استعمال الطرق التقليدية الغير متطورة، المتمثلة في المحراث والمنجل، وكذلك نظام الإرواء الزراعي كان يعتمد على مياه الأمطار بعدم توفر الخزانات والقنوات الإروائية، فضلا عن أن معظم الأنهار موسمية الجريان، ولذلك كان سكان الأرياف يقومون بحرث جزء من أراضيها، بينما يتركون الباقي بُورًا وفقا لطريقة المناوبة[2].

[1] عمار عمورة، المرجع السابق، ص.106.

[2] مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان، المرجع السابق، ص ص.421،422.

ثالثا: الأحوال الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري

1-الأحوال الاجتماعية:

1-1-العادات والتقاليد:

1-1-1-اللباس والغذاء:

-اللباس: نجد أن السكان المحليين (الحضر) قد قلدوا المجتمع التركي العثماني في اللباس والتجهيز المنزلي والتقاليد البيتية والموسيقى[1].

حيث كان يلبس أواخر عهد الدايات كل من الأتراك والطبقة الحاكمة سراويل عريضة منسوجة من القطن وصدرية من الكتان بدون أكمام، بالإضافة إلى معطف قصير من القطن أو الكتان بالأكمام وبدون أكفاف، ثم يلبسون فوقها قفطان وهو يشبه البرنوس بلون غامق إما أحمر أو أزرق في العادة يكون دون رقبة ومفتوح من الأمام ومزركش بالأزرار، وهذا القفطان كانوا يلبسونه الرسميين فقط، أما السكان العاديين فقد كانوا يلبسون عوض القفطان معاطف أو جاكيتات مزركشة بالطرز العثماني[2].

أما بالنسبة للجزائريين من غيرالأتراك والهود، فكان لباسهم عبارة عن قميص من الكتان وسروال طويل يصل للركبة، أما في الشتاء فيلبسون الغليلة؛ وهي لباس طويل حتى الركبة ثم تأتي الدرة؛ وهي جبة طويلة جدا من القماش الرفيع وفي الأخير يلبس البرنوس[3].

لقد كان لباس اليهود مميز عن لباس بقية السكان فكان مفروضا عليهم اللون الأسود فذالك ليتم التعرف عليهم[4]، حيث كانوا يلبسون حسب ما قال وليم سبنسر: "**ويلبس اليهود جبا لا تمنعه من وضع الماء ومعطفا ذا أكمام عريضة بشكل لا يمنع من غسل الأطراف العليا**

---

(1) Grammont H DE, Histoire D'alger sous a domination yurque, Paris, E.Perousc, 1887, P.89.

(2) Opcit, P.90.

(3) وليم سبنسر، المصدر السابق، ص ص.104،105.

(4) المصدر نفسه، ص.104.

وكذلك حزاما عريضا وخناجر كبيرة جميلة في جراب على الجانب الأيسر، وفي الشتاء يلبسون سراوييل تضيق عند أدنى الركبة...، وأحذية ملونة...، وضباطات هي عبارة عن «نوعية من الأخفاف للجوانب العالية»،... كانوا يلبسون دائما غطاء على الرأس، عادة، كان قطعة قماش..." [1].

أما بالنسبة للباس المرأة الجزائرية في أواخر عهد الدايات فكان في البادية عبارة عن حايك؛ وهو غطاء يغطي جسم المرأة وتلبس تحته قميصا وسروال أما بالنسبة لرأسها فتغطيه بقطعة من القماش بها خيوط ذهبية وفضية وتحتها قطعة أخرى مثلثة الشكل وملونة بمختلف الألوان والزركشات[2].

أما نساء المدن فقد كنّ أكثر أناقة لأنهن تأثرن باللباس العثماني الذيجلب إلى الجزائر، فكانت نساء الأتراك يلبسن ما يسمى في تلك الفترة بالفارملة؛ وهي لباس به حزام مع معطف أو أكثر ذو أكمام قصيرة هذا بالنسبة للباس المنزل، أما عندما يخرجن في زيارة فيلبسن ثوبا مزركشا من ثلاث طبقات وطوله يصل للركبة ويتحزّمن بشاش عريض ومزركش وسروال فضفاض وأحذية تسمى بالبلغ مربعة الشكل ومرتفعة، ويضعن فوق هذا اللباس الذي ذكرناه ما يسمى بالحايك الأبيض؛ وهو عبارة عن قطعة من القماش تغطي جميع الجسم وحتى الرأس وتبقى إلا العيون التي تغطيها قطعة قماش الشفافة بيضاء اللون[3].

كان يرتدي سكان الأرياف قماشا من الصوف الأسود على شكل كيس مثقوب في الوسط لإخراج الرأس وله ثقبان آخران على الجانبين وذلك من أجل إخراج اليدين، وكان عرضه حوالي

---

[1] وليم سبنسر، المصدر السابق، ص101.

[2] المصدر نفسه، ص.106.

[3] نفسه، ص.106،107.

ذراع وينزل إلى منتصف الساق، أما الأغنياء فيضيفون فوق هذا اللباس ما يسمى بالبرنوس وهو مصنوع كذلك من الصوف[1].

-الغذاء: لقد كان غذاء سكان الجزائر بالمدن عبارة عن الأسماك، والكسكسي الذي يعتبر من أشهر الأطباق في تلك الفترة فكان يقدم مع مختلف اللحوم والخضروات[2].

وبجانب هذا الطعام نجد كذلك الأطباق التركية العثمانية مثل: الدولما التي هي عبارة عن خضروات محشوة باللحم، وكذلك الكفتة (KEFTA) وهي عبارة عن كريات من اللحم المرحي[3].

أما بالنسبة لسكان الأرياف كان غذائهم عبارة عن خبز الشعير وزيت الزيتون والتين المجفف والبلوط، أما الأغنياء منهم فكانوا يملكون الماعز التي يشربون حليبها ويأكلون لحمها وعادة يطهونه مع الكسكسي[4].

1-1-2-الزواج والأسرة:

-الزواج: لقد كان يتم الزواج بعقد يتم فيه تحديد المهر الذي ينقسم إلى مقدّم ومؤخّر، يدفع بعد انقضاء مدة من الزواج وتضبط هذه المدة بدقة في العقود، حيث كان في الغالب يتم اختيار العروس في الحمامات لأنه المكان الذي تلتقي فيه جميع النساء، وبذلك يكون الاتفاق المبدئي على الزواج في هذه الأماكن[5].

وقد كان الزواج يحكمه دستوره الخاص والمقدس فكان يراعى فيه جانب الترفيه والسياسة والاقتصاد والسلوك الاجتماعي، بالإضافة إلى الأعراف والتقاليد المتوارثة من القدامى، فكان

---

(1) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص.23.

(2) وليام شالر، المصدر السابق، ص.88.

(3) وليم سبنسر، المصدر السابق، ص.113.

(4) حمدان خوجة، المصدر السابق، ص.24.

(5) أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص ص.97،98.

الزواج بالمدن تميزه ظاهرة تسمى بالتوسط وهي المرأة المسنة التي تتوسط بين العائلتين المتصاهرتين، حيث تكون هذه المرأة أما تربطها علاقة قرابة أو صداقة بالعائلتين، فهذه الظاهرة ظهرت نظرا لحياة التكتم والحشمة اللذان كانا يميزان النساء الجزائريات[1].

أما بالنسبة لحفلات الزواج فقد كان مراسمها تعج بالعادات والتقاليد المختلفة، فكانت أعراسهم تدوم يومين وهما الأربعاء والخميس، الذي يتم فيه قراءة قصيدة البردة من طرف الرجال، أما النساء فيجتمعن عند العروس لتزيين يديها بالحناء وترديد القصائد والمدائح الدينية المصحوبة بإيقاعات الدفوف والزغاريد، أما يوم الخميس فيتم تجهيز وتزيين العروس ويستدعي في الليل بعد صلاة المغرب الأهل والأقارب وأعيان القصر ليحضروا كتابة عقد الزواج من قبل القاضي، وتقام بعد ذلك الوليمة على شرفهم، وذلك وفق لمقدرة الأهل، وبعد صلاة العشاء تزف العروس إلى بيت زوجها[2].

-الأسرة: لقد كانت الأسرة في المجتمع الجزائري لا تختلف كثيرا من منطقة لأخرى بل تكاد تكون واحدة بالنسبة لجميع السكان سواء في الشرق أو في الغرب أو حتى في الشمال والجنوب، فالأسرة كانت تحت إشراف الوالد أو الأخ الأكبر في العلاقات الخارجية، أما في ما يخص العلاقات الداخلية أي في الأسرة الواحدة، فإن الأم أو الأخت الكبرى هي صاحبة الأمر والنهي، أما إذا تعلق الأمر بشؤون بالغة الأهمية فإن الوالد أو المسؤول الأول يعقد اِجتماعا عائليا ليستمع لجميع آراء الراشدين وبذلك يتم التوصل للقرارات النهائية[3].

---

[1] المرجع نفسه، ج2، ص ص.98،99.

[2] أحمد مريوش وآخرون، المرجع السابق، ص.226.

[3] خليفة حماش، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه دولة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2006م، ص ص.20،21.

1-1-3-الاحتفالات الدينية:

لقد كان المجتمع الجزائري المسلم يحتفل بعدة اِحتفالات دينية ومنها:

-ليلة القدر: نجد أن المجتمع الجزائري كان يهتم اهتماما كبيرا بشهر رمضان، حيث كانوا يحتفلون بقدومه ويحيون جميع لياليه، إلا أن ليلة القدر كان لها النصيب الأكبر من الاهتمام، إذ يقوم القائم بالجامع بإخراج كميات معتبرة من الشمع ليوزعها على الناس ليأتوا بها إلى دار المفتي المالكي بالنسبة للجزائريين والحنفي بالنسبة للأتراك، مصاحبة بالأناشيد والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، وبعدها يعودون إلى المساجد ويحيون ليلهم إلى الفجر وتتم قراءة ما تيسر من القرآن الكريم حتى يتم ختمه بذكر الدعاء[1].

كما كان الناس يذهبون إلى الأضرحة التي يتم فيها ختم كتاب البخاري، أما النساء فكن يتزاورن فيما بينهن ويجتمعن مع أطفالهن حول النساء المسنات لتروي لهن قصصا وروايات من التراث[2].

-عيد الفطر: كان يسمى هذا العيد في تلك الفترة بسكر بيرام (SEKER BAYRAM) والذي يعني عيد السكر والحلويات، وقد كان يتم الاحتفال به بمناسبة نهاية شهر رمضان، فكان يتم التحضير فيه مختلف الحلويات والهدايا لكي تقدّم صبيحة العيد للأطفال والضيوف[3].

-عيد الأضحى: وقد كان يسمى بقربان بيرامي (KURBAN BAYRAMI) أو كيوك بيراميلا (BUYUK BAYRAMI) ويعني عيد المسلم الكبير للتضحية، فهذا العيد يعتبر من

---

(1) المقري محمد التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار البصائر، 1988م، ص.81.

(2) المصدر نفسه، ص ص.81،82.

(3) وليم سبنسر، المصدر السابق، ص.120.

الأعياد التي يحتفي بها المسلمون بذكرى التضحية المقدسة من قبل سيدنا إبراهيم عليه السلام بخروف بدل ابنه إسماعيل عليه السلام[1].

وقد كان يتم الاحتفال به عن طريق إطلاق طلقات من المدافع والبنادق مع طلوع الفجر إيذانا ببداية العيد وخطبة العيد، وبعدها يتم ذبح الأضحيات، وتبدأ الاحتفالات والزيارات بين الأهل والأقارب[2].

-المولد النبوي الشريف: لقد كان الاحتفال بمولد النبي صلى الله عليه وسلم مميزا جدا وذلك لأنه كان يدوم مدة خمسة عشر يوما، حيث يبدأ الاحتفال به من صلاة العصر إلى وقت صلاة العشاء، فكانت تتم فيه تلاوة القرآن الكريم والتذكير بمكارم وأخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم، بالإضافة إلى أن النساء كان يقمن بتوزيع الطعام وترديد أغاني ومدائح دينية التي تثني على الرسول صلى الله عليه وسلم وتشيد بخصاله[3].

1-1-4-أوضاعه الصحية:

لقد شهدت الجزائر أواخر عهد الدايات أوضاعا صحية متدهورة بسبب انتشار الطاعون الذي أهلك عددا كبيرا من السكان، بالإضافة إلى انتشار المجاعات والأمراض جراء الفقر[4].

فقد عرفت مقاطعة الجزائر انتشار للطاعون سنوات 1799م، 1800م، 1801م، 1802م، 1803م، 1804م، ونتيجة لذلك انتشرت المجاعة بكثرة خاصة في سنة 1800م، 1804م، حيث عانى منها السكان بشدة وذلك لأنه توالت عليهم الكوارث بدون انقطاع، أما في الشرق الجزائري فقد وقعت فيه مجاعة شديدة سنة 1806م وأزمة قحط في قسنطينة أدت إلى نشوء عدة ثورات ضد السلطة الحاكمة، وإلى هلاك عدد كبير من الناس كان من بينهم العلماء،

---

[1] وليم سبنسر، المصدر السابق، ص.120.

[2] أحمد بحري، المرجع السابق، ج2، ص ص.116،117.

[3] المقري محمد التلمساني، المصدر السابق،ص.83.

[4] جون ب وولف، المصدر السابق، ص.159.

كالفقيه عبد القادر السنوسي، وأخيه الفقيه الهاشمي، بالإضافة إلى ذلك ظهر الجراد الذي أفسد الزرع والثمار[1].

أما الغرب الجزائري فقد عرف انتشار الوباء الذي حصد عددا كبيرا من سكانها، ويمكن أن نرجع هذا التدهور الصحي في الفترة الأخيرة من عهد الدايات إلى عدة أسباب منها:

• ظهور الجراد وانتشاره على معظم المناطق، والذي تسبب في تضرر المحاصيل الزراعية وبذلك تأثر الإنتاج الزراعي.

• انتشار ظاهرة الجفاف بسبب قلة تساقط الأمطار وانقطاعها لفترات طويلة.

• وقوع الزلازل التي كانت نتائجها تؤثر على حياة السكان بسبب الدمار والخسائر التي تخلفها[2].

ونجد أن الحكام العثمانيين في الجزائر قد عملوا بكل جهودهم على الحد من خطورة هذه الكوارث، من خلال التقليل من أضرارها بمختلف الوسائل، فقد فرضت الرقابة الصارمة على المناطق المصابة بالطاعون والكوليرا، وحاولت كذلك جلب الأدوية الحديثة التي انتشرت في العالم الخارجي والاستعانة بالطلب الغربي[3].

ونجد أن هذه الأمراض قد انتشرت كذلك بسبب افتقار الجزائر للأطباء، حيث كانوا يلجئون عند المرض للتداوي بالأعشاب أو إلى الاستعانة بالتمائم التي كان يعدها الطلْبة بالجامع، كما كانوا يعالجون الأعضاء المصابة في الجسم بالبتر بضربة سيف أو كيها بحديد

---

[1] محمد الزين، "**نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 17، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2012م، ص ص.129،130.

[2] المرجع نفسه، ص.131.

[3] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص ص.36،37.

متوهج لتطلى بعد ذلك بالقطران، أما الأدوية التي كانت تستعمل في علاج الحمى فكانت تعرف في تلك الفترة بالكين أو الكينة[1] [2].

2-الأحوال الثقافية:

2-1-وضع التعليم والأحوال الدينية:

لقد شهدت الجزائر ركودا ثقافيا لم لم يرقى لمستويات البلدان الخارجية، فلم تكن هناك حركات تجديد فكرية ولا انتفاضات عملية فقد كان الإنتاج العلمي والمعرفي باللغة العربية يكاد ينصهر في الموضوعات الدينية والتعليمية وقليل من الشعر، إلا أننا نجد أن الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني قد ذكروا في كتاباتهم أن كل سكان الجزائر تقريبا كانوا يعرفون القراءة والكتابة[3].

فقد كانت الحياة الثقافية تتمحور في المؤسسات التعليمية والدينية، التي تبث تعليما يصل إلى مستوى التعليم العالي فقد عملت هذه المؤسسات على نشر العلوم الشرعية والمعارف المختلفة وذلك من أجل ضمان نشر الثقافة الإسلامية ومقاومة عمليات التنصير وللمحافظة على خصائص المجتمع الجزائري الإسلامي، فالتعليم في الفترة الأخيرة من عهد الدايات كان يشمل ثلاثة مراحل وهي:

-المرحلة الابتدائية: وفيها يدخل التلميذ الذي تتراوح سنه مابين الأربعة والستة سنوات فكانوا يتوجهون إلى ما يسمى بالكتاتيب القرآنية[4]، والتي تمثل أقل وحدة من التعليم الابتدائي وهي مأخوذة من الكتاب وجمعها كتاتيب، حيث كانت وظيفتها الأساسية هي تحفيظ القرآن

---

[1] الكين أو الكينة (QUININE): وهي دواء يستخرج من قشرة أشجار الكين كينة المنتشرة في المناطق الاستوائية، التي اكتشفها الأوربيون في القارة الأمريكية، يراجع: أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته...**، المرجع السابق، ص.403.

[2] المرجع نفسه، ص ص.402،403.

[3] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر....**، المرجع السابق، ط.3، ص.159.

[4] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.48.

الكريم للأطفال وترتيله تعليمهم أركان الإسلام وشعائر الدين والكتابة والقراءة، وقد كانت منفصلة في تأسيسها عن المسجد وذلك بغرض المحافظة على نظافة، ولكي يتوفر جو الخشوع للمصلين[1].

وقد كانت هذه الكتاتيب عبارة عن خيمة وهذا في القرى الصغيرة، أما في المدن والقرى الكبيرة فقد كانت تدعى بالمسيد أو مكتب وكانت غالبا ملحقة بالوقف[2].

-المرحلة الثانوية: وكانت تتم في المساجد، وفيها يتلقى الطالب مبادئ الفقه واللغة والنحو والصرف والميراث والحساب[3]، وقد كان التعليم الثانوي مجانا وكان الباي هو الذي يعين المدرس باقتراح من الناظر حيث يتلقى المدرس أجرته من الأوقاف ويسكن مجانا وغالبا ما يجمع إلى وظيفة التدريس وظائف أخرى كالقضاء أو الإفتاء، أما بالنسبة للتلاميذ فقد كانوا يحصلون كذلك على السكن المجاني الذي يتمثل في الزوايا الخاصة بالإيواء، بالإضافة إلى أنهم كانوا يحصلون على أجرة سنوية من دخل الأوقاف تبلغ 36 فرنكا[4].

-المرحلة العالية: وكان يتم التعليم في هذه المرحلة بالمساجد والزوايا وأهم الجوامع ففي إقليم وهران كان الجامع الكبير وفي تلمسان كان جامع سيدي العربي والزاوية القادرية، أما إقليم الجزائر فكانت زاوية ابن المبارك بالقليعة، وزاوية مليانة، وزاوية ابن محي الدين، وبالنسبة لإقليم قسنطينة فكان هناك الجامع الأخضر، وجامع سيدي عقبة، وزاوية ابن علي الشريف في جرجرة، ولكن نجد أن الجزائر لم تشهد مؤسسات ثقافية عريقة كالأزهر في مصر والزيتونة في تونس[5].

---

(1) أحمد مريوش وآخرون، المرجع السابق، ص.18.

(2) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص.162.

(3) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص.48.

(4) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص ص.163،164.

(5) المرجع نفسه، ص.165.

رغم أن الجزائر لم تكن تملك جامعات ومدارس عليا ترقى لما كان في بعض المناطق العربية، إلا أننا نجد أن الدروس التي كانت تقدم في مساجدها الكبيرة وزواياها تضاهي أو أنها تفوق حتى مستوياتها في بعض الأحيان، فقد كانت الجزائر تحمل عدة أسماء من المدرسين الكبار ومنهم عبد القادر الراشدي وعبد الكريم الفكون بقسنطينة وعلي الأنصاري وسعيد قدور بالعاصمة، بالإضافة إلى أحمد البوني بعنابة[1].

وقد كانت أهم مواد التعليم العالي هي النحو مالفقه الذي يشمل العبادات والمعاملات، والفسير، والحديث، والحساب والفلك، وكذلك كان يدرس التاريخ والتاريخ الطبيعي بالإضافة إلى الطب ولكن كان يفتقر في بعض الأحيان إلى التجديد وقلة الحفظ[2].

أما بالنسبة للأحوال الدنية لسكان الجزائر فقد كان أغلب السكان الجزائريين مسلمين على المذهب المالكي، أما الأتراك والكراهلة وبعض من الحضر فكانوا على المذهب الحنفي، ومن بين مؤسساتهم الدينية التي يمارسون فيها عبادتهم نجد:

- المساجد: وكانت وظيفة بالدرجة الأولى هي إقامة المسلمين صلواتهم فيه، والتي تتمثل في الصلوات المفروضة، وصلاة الجمعة، وصلاة العيدين، بالإضافة إلى دوره الديني كان له دور تعليمي كذلك[3].

وكانت هذه المساجد تتمتع بمداخيل أقل ما يقال عنها أنها جديدة، فكان مصدرها الأوقاف الموقوفة عليها حيث تميزت في شكلها المعماري أنها احتوت على المحراب والمنبر والصومعة

---

(1) أحمد مريوش وآخرون، المرجع السابق، ص.15.

(2) أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص.165.

(3) أحمد مريوش وآخرون، المرجع السابق، ص.12.

وقناديل للإضاءة والماء للوضوء، وكان يتم إلحاق الكتاتيب بالمسجد لتحفيظ القرآن الكريم للأطفال، أما بالنسبة لموظفي المسجد فمنهم الوكيل، والخطيب، والإمام، والمدرس والمؤذن[1].

-الزوايا والرباطات: تعتبر هذه المؤسسة مركزا للثقافة والتعليم بالدرجة الأولى، إلا أنه كان لها دورا دينيا تمثل في تحفيظ القرآن الكريم وتدريس بعض الفنون الفقهية، فكان الناس يتبرعون لهذا المركز لأنهم كانوا يعتبرونه مكان مقدس يحمي دينهم الإسلامي، وكانت هذه الزوايا تضم بيوتا للصلاة، وغرفا لتحفيظ القرآن الكريم[2].

وإلى جانب دين الإسلام كانت توجد أقلية يهودية لا تتعدى 1% من مجموعة السكان والتي كان لها معابدها الخاصة وتمارس شعائرها الدينية بكل حرية وبدون قيود، بالإضافة إلى أنها كانت تملك مدارس تعلم فيها اللغة العبرية والتوراة وتحتكم إلى قضاة خاصين يعرفون بالأحبار، ونجد كذلك عدد قليل من المسيحيين إلا أنه تم إعطائهم كل الحرية في ممارسة ديانتهم فقد تم بناء كنائس مخصصة لهم[3].

وقد عرفت الجزائر تنوعا في المكتبات فقد كانت في العهد العثماني من البلدان التي اشتهرت بكثرة كتبها ومكتباتها، فقد كان يتم إنتاجها محليا عن طريق التأليف والنسخ، أو أنها تجلب من الدول الخارجية والتي كان أهمها: مصر، الأندلس، إسطنبول والحجاز، وقد كانت من أهم المدن الجزائرية التي اهتمت بحركة التأليف والنسخ والجمع هي مدينة تلمسان التي اشتهرت بعلمها المزدهر، بالإضافة إلى مدينة بجاية وقسنطينة[4].

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1830م)**، بيروت، ط1، دار الغرب الإسلامي،2005م، ج1، ص.29.

(2) أشرف صالح محمد سيد، "**المراكز الثقافية في دار السلطان(الجزائر) أواخر العصر التركي**"، مجلة أمارابالك، مجلد 4، عدد 7، دار السلطان، الجزائر، 2003م، ص.64.

(3) عمار عمورة، المرجع السابق، ص.109.

(4) أحمد مريوش وآخرون، المرجع السابق، ص.28.

نجد في أعماق الصحراء كذلك مكتبة غنية بالكتب فقد وجد بها حوالي ألف وخمسمائة كتاب، وما ميز المكتبات الجزائرية هي توفرها بالخصوصيات المتنوعة بالإضافة إلى كتب التفاسير والأحاديث النبوية، وكذا الفقه والأصول، والتوحيد والعلوم اللغوية والعقلية، وحتى الأدب والنحو والصرف، أما بالنسبة للتاريخ والجغرافيا والفلسفة فكانت قليلة[1].

2-2-الفن المعماري والرسم:

من مظاهر الحياة الثقافية كذلك في الجزائر نجد الفن المعماري بالجزائر العثمانية بنقله نوعية كبيرة ساهمت في ازدياد الحضارة العربية الإسلامية، وهذا ما يظهر في الآثار المتبقية من هذا العهد في وقتنا الحالي وهذا دليل على أن الفنون كانت متقدمة جدا وكان الفنانين والصناع يبرعون في هذا المجال[2].

أما بالنسبة لفن الرسم فقد كان كذلك من المظاهر التي ميزت العهد العثماني ومنها التقليدي الكلاسيكي الذي يعرف بالمصطلح الحديث لكلمة الزخرفة والمنمنمات، وهذا كان يظهر في دكاكين الحرفيين والمنازل، بالإضافة إلى الرسومات البربرية الموجودة على الأواني الفخارية الملونة بمختلف الألوان[3].

---

[1] أشرف صالح محمد سيد، المرجع السابق، ص ص.71،72.

[2] أحمد مريوش وآخرون، المرجع السابق، ص.26.

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، المرجع السابق، ص ص.286،287.

استنتاج

بالرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية للحكومة العثمانية عن سكان الجزائر في العهد العثمانية عن سكان الجزائر في العهد العثماني، إلا أنه تشير بعض التقديرات أن سكان الجزائر أواخر عهد الدايات كان يتراوح بين ثلاثة ملايين وثلاثة ونصف مليون نسمة حيث تنقسم هذه النسبة إلى 5% كانوا يعيشون في المدن أما 95% منهم كانوا يعيشون في الريف، حيث تم تنظيم المجتمع الجزائري من خلال تقسيمه حسب جنسه ومهنته.

بالإضافة إلى ما سبق نستنتج كذلك أن المجتمع الجزائري كان متضامنا من بعضه مما مكنه من تجاوز مختلف الأزمات التي كانت تتعرض لها البلاد إما على المستوى الداخلي أو الخارجي، فروح التضامن والتكافل التي كانت سائدة أدت إلى التقليل من معاناة الفئات التي طبقت عليها بعض الضرائب التي اعتبرت ضرائب جائرة من طرف الحكام.

الفصل الثالث: علاقة السلطة الحاكمة في الجزائر بالرعية ورجال الدين

أولا: مظاهر التقارب بينهما

ثانيا: تدهور العلاقات بينهما

ثالثا: الانتفاضات المحلية ودورها في إضعاف السلطة

تمهيد

لقد شهدت العلاقة التي كانت بين السلطة الحاكمة والرعية ورجال الدين عدة تغيرات واختلافات، فقد كانت العلاقة التي تربط الحكام بالرعية تختلف كثيرا عن العلاقة التي تربطها برجال الدين، حيث نجد أنّ علاقة الحكام برجال الدين قد تميزت بالاحترام و التقدير المتبادل من كلا الطرفين، أما العلاقة التي كانت تربط الحكام بالرعية فقد كانت في معظم الأوقات علاقة تنافر وتوتر فيما بينهم، وذلك لأن الطبقة الحاكمة قد عزلت نفسها عن الرعية ولم تكن تتعامل معهم مباشرة، بل جعلت بينهما وسطاء يشرفون على شؤونهم.

فهذا التمييز في المعاملات ولّد لنا الثورات والتمردات المختلفة التي قامت ضد السلطة الحاكمة، لأنها كانت تطبق عليهم سياسة ضريبية جد صارمة، حيث اعتبرها الرعية تعسف في حقهم لأنها كانت تطبق بالترغيب و الترهيب.

أولا: مظاهر التقارب بينهما

1-الوحدة الدينية الإسلامية:

نجد أن السلطة الحاكمة يربطها بالرعية الدين الواحد القائم على الجهاد ضد العدو وفي سبيل الله، فعمل كل من الحكام والرعية على محاربة العدو الأجنبي من خلال تحالف الحكام مع رجال الدين الذين كانت لهم مكانة مرموقة وكبيرة في أوساط المجتمع، فرجال الدين أو العلماء كانوا متيقنين بأن السلطة العثمانية ستوفر لهم الأمن الداخلي والخارجي للبلاد وستحافظ على أحوالهم الشخصية[1].

ولذلك نجد أن رجال الدين والرعية عدة مساعدات للدايات وتعاونوا معهم في المحافظة على أقطار البلاد، حيث نجد في أواخر عهد الدايات قد قام المرابطين بتدعيم السلطة بالإمكانيات البشرية وحمايتها من تهديدات السفن الأوروبية، بالإضافة إلى الدعم الذي تلقته من زاوية محمد بن علي المجّاجي التي كانت تعتبر مركزا للمجاهدين[2].

وقد تلقت السلطة الحاكمة الدعم المعنوي من طرف بعض الشعراء ومن بينهم "ابن سحنون" الذي كان له دور في حث الحكام على الجهاد ومثال على ذلك:

وبعد فالجهاد أصل البر	وقد عفا رسما بهذا البر
من عهد شعبان وبكداش	سقى صداهما الغمام الناشئ
فلا يراع للعدة سرب	ولا بأرضهم عرب

(1) رأفت غنيمي الشيخ، **التاريخ المعاصر للأمة الإسلامية العربية**، دار الثقافة، ط1، 1992، ص.39.

(2) Nacer eddine saidouni, **L'algérois rural (Ala fin du l'epoque Ottomane)1791-1830**, lebanon, Dar Al-gharb Al-islami, 2001, p.289.

فهنا الشاعر ابن سحنون يحاول تذكير الحكام بضرورة مواصلة الجهاد، فمظاهر التقارب بين الجزائريين والعثمانيين تظهر في تحالفهما والغزو المسيحي عامة، فعامل الجهاد ضد العدو لعب دورا إيجابيا في تدعيم فكرة التحالف بين الطرفين[1].

2-العادات والتقاليد:

لقد وجد كلا من العثمانيين والرعية علاقة كبيرة تربط عاداتهم وتقاليدهم ببعض، إذ أننا نجد أن فئة الجند الإنكشاريين كانوا متعودين في موطنهم الأصلي عندما يتوجهون للقيام بالحملات فإنهم يتزودون بالدعوات والبركات من الأهل والسكان والشيوخ، وفي المقابل قد وجدوا هذه العادة في الجزائر من طرف المرابطين ورجال الطرق الصوفية[2].

فقد وجد العثمانيون في هذه العادات من زيارة للأولياء الصالحين ومن تبارك رجال الدين سندا لهم، فقد كانوا يشعرون بالطمأنينة اتجاههم فكانوا يستشيرونهم ويعملون برأيهم[3].

3-الامتيازات:

لقد حازت بعض من فئات المجتمع على تقدير واحترام الحكام من خلال إعطائهم بعضهم الامتيازات، فكان من بين أهم هاته الفئات العلماء وبعض الأسر الحضارية مثل: عائلة قدورة والمرتضى، التي تولى عدد من أفرادها الافتاء المالكي بالإضافة إلى عائلة الزهار التي كانت تتولى نقابة الإشراف[4].

---

(1) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي...**، المرجع السابق، ص.410.

(2) المرجع نفسه، ص.190.

(3) نفسه، ص.194.

(4) سيمون بفايفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تعريب وتقديم، أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص.211.

ونجد كذلك أن السلطة الحاكمة كانت تضع بعض العلماء في مكانة مرموقة حيث تقدم لهم الهدايا في المناسبات وبعض من غنائم القرصنة وجعلوهم كمساعدين لهم في إخضاع الرعية، حيث دعمت بعض الزوايا التي كان لها صدى وتأثير في السكان، وبدورهم شيوخ الزوايا بالإضافة إلى المرابطين والعلماء بصفة عامة كانوا يساعدون السلطة عن طريق تحسين صورتها للرعية فقد عملوا كوسطاء ومصلحين إذا حدثت الفتن والتجاوزات بينهما، فالسلطة الحاكمة كانت تسعى إلى التحالف مع العلماء والمرابطين لأنها كانت تعلم أنّ السكان الجزائريين يُكنون اِحتراما كبيرا لهذه الفئة، ولذلك استغلت هذا الأمر لاستخدامه في إخضاع السكان[1].

وفي هذا السياق نجد مثال على مظهر من مظاهر الوساطة بين السلطة والرعية، والتي كانت من طرف المرابطي سيدي علي مبارك سنة 1805م وذلك عندما طلب منه أحمد باشا للوساطة له بمنطقة موزاية من أجل إخضاعها للسلطة العثمانية[2].

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص ص.55، 57.

[2] Nacre Eddine Saidouni, Ibld, p400.

ثانيا: تدهور العلاقات بينهما:

يمكننا إرجاع عوامل تدهور وتراجع العلاقات التي كانت تربط الرعية ورجال الدين بالسلطة أواخر عهد الدايات إلى نقاط وهي:

1-السياسة الضريبية:

لقد أدت السياسة الضريبية التي كان يطبقها الحكام على السكان بتدهور العلاقات بينهما، حيث نجد أن هذه السياسة أصبحت في أواخر القرن 18م أكثر تعسفا واستغلال ويعود السبب في ذلك إلى نقص موارد الغنائم البحرية، بالإضافة إلى نقص الرسوم التي كانت مفروضة على الدول الأوربية بسبب المعاهدات التي أقامها الدايات مع بعض الدول الأوربية والتي تنص على التقليل من الاتاوات المفروضة عليهم، وهذا ما أدى إلى تراجع الموارد البحرية التي كانت مصدرا هاما لخزينة الدولة[1].

فكل هذه الظروف دفعت بالحكام أواخر عهد الدايات إلى مطالبة البايات بمواد بديلة لتغطية العجز المالي، وعلى هذا الأساس ضاعف البايات الحملات العسكرية على القبائل لإرغامها على دفع الضرائب[2]، حيث كانت هذه الحملات التأديبية تكثر أثناء فصلي الربيع والخريف لأنها تعتبر أوقات للحصاد، فكان السكان يتعرضون للقتل والمصادرات[3]، وهذا ما أثار الأحقاد والضغائن بين السكان والسلطة وتعميق الهوّة بينهما[4].

---

[1] أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي...**، المرجع السابق، ص ص.466،467 .

[2] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص.30،29.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص.18.

[4] حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص.30.

2-فساد السلطة:

يرجع هذا الفساد الذي تغلغل داخل السلطة الحاكمة في الجزائر العثمانية إلى عدة أسباب وهي:

- لقد كان الأتراك يعتبرون أنفسهم غرباء عن الجزائر ولم يكن يهمهم ترقية البلاد، لذلك تميز حكمهم أواخر عهد الدايات بالفساد والاغتيالات والتنافس على السلطة والانغماس في الشهوات والمحرمات، فكان يتم اضطهاد الجزائريين ونهب أرزاقهم عن طريق استخلاص الضرائب بالقوة، وعزل العلماء من وظائفهم متحججين في ذلك بشكاوي الاهل[1].

- الفهم القاصر والناقص لوظائف الدولة ومسئوليات الحكومة، حيث لم يقدم الحكام العثمانيين رصيدا حضاريا للحياة العلمية في الجزائر، ولم يهتموا بهذا المجال إلاّ القلة القليلة، ونجد منهم صالح باي، والباي محمد الكبير[2].

- فساد السياسة العسكرية عامة وسياسة التجنيد بشكل خاص، وذلك بعدما زال العمل بالمعايير الجادة والمقاييس الفعالة، فقد كان العثمانيون يجلبون الجنود من المشرق ويقصون العنصر المحلي، وهذا ما ولد الشك وعدم الثقة في ممثلي السلطة.

- فساد سياسة البلاد التي كان أهم مظاهرها الانقلابات العسكرية والثورات الداخلية ضد الحكام، والصراع على السلطة بين الديوان والإنكشارية، وبين الأتراك والكراغلة، وبين الرعية والسلطة الحاكمة[3].

---

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص.18،19.

[2] رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق، ص ص.39،40.

[3] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص.107.

3-الغارات الأوربية المسيحية:

لقد تزعزعت ثقة السكان في السلطة الحاكمة بسبب الغارات المتكررة والهجمات العسكرية الخارجية على الجزائر، سواء من طرف جيرانها بالمنطقة أو من طرف المسيحيين الذين كانت أخطر هجوماتهم على الجزائر أواخر عهد الدايات هي هجوم الأسطول الإنجليزي- الهولندي بقيادة اللورد الأميرال إكسموث (Lord exmouth) في 27 أوت 1826، حيث تمكن من تخريب قسم من أسوار مدينة الجزائر ومبانيها وكذا مينائها، بالإضافة إلى تدمير معظم أسطولها[1].

4-تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

لقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة من الفترة العثمانية تراجعا واضحا في الحالة الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعود ذلك لعدة ظروف وأسباب وهي كالتالي:

4-1-تدهور الأوضاع الاقتصادية:

- سوء التسيير الاقتصادي للبلاد الذي يظهر عندما دبّ الركود في كامل الجهاز الإنتاجي للبلاد، بسبب ضعف الأسطول البحري وتخلف صناعة السفن، وبذلك تراجعت مهارات الأسطول وتم تقييد نشاطاته بفعل المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوربية ما بين (1616-1796)، بالإضافة إلى قلت اهتمام الدايات بهذا المجال[2].

- ونجد أيضا أن تدهور الحالة الاقتصادية في الجزائر أواخر عهد الدايات جاء نتيجة لكثرة الضرائب المفروضة على الحرفيين وانخفاض القدرة الشرائية للسكان وذلك بعد تراجع مداخيل البلاد من قلة غنائم البحر[3].

---

[1] شارل وليام، المصدر السابق، ص.70.

[2] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص.108.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص.29.

– ومن الأسباب كذلك نجد أن التغيرات العامة لموازين القوى العالمية ولأنماط الإنتاج وللمعطيات الجيوستراتيجية الجديدة الناتجة عن الاكتشافات الجغرافية والثورة العلمية المعرفية، قد منحت الدولة الأوربية دفعة قوية نحو التقدم والعصرنة على جميع المستويات، إلا أن السلطة الحاكمة في الجزائر نجدها لم تتمكن من مسايرة هذه التطورات، لأن كان جل اهتمامها هو الاستحواذ على السلطة فقط وليس تطوير البلاد[1].

ونتيجة لهذه التطورات في الأوضاع الخارجية وخاصة الاقتصادية، لم يستطع التجار الجزائريين المسلمين أن يصمدوا في الأسواق الدولية وذلك بسبب تجاهل الحكام لهم من جانب، وبسبب المضايقات والوشايات المسيحية اليهودية التي كانت تمارس ضدهم في الأسواق[2].

4-2-تدهور الأوضاع الاجتماعية:

إن انتشار الماجاعات والفقر كان له دور كبير في ظهور الأمراض والأوبئة التي أدت إلى تدهور هذه الحالة الصحية للمجتمع وإلى انهيار النمو الديمغرافي، فكل هذه الكوارث سببها عدم اهتمام الحكام بالشؤون الصحية للرعية[3]، فقد كان الجزائريون يعتمدون على الزوايا للتداوي والتي لم يكن متوفر لديها العلاج العلمي المتمثل في الطب، وإنما كانت تعالج السكان في أغلب الأحيان بالشعوذة والسحر وبعض الأدوية العلمية الغير متطورة[4].

---

[1] فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص.109.

[2] المرجع نفسه، ص.110.

[3] نفسه، ص.108.

[4] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص.59.

فهذا الاهتمام من طرف الحكام لمهنة الطب، قد خلّف انتشارا لوباء الطاعون في مدينة الجزائر والذي نتج عنه وفاة العديد من السكان المدن والأرياف وهلاك الماشية[1].

بالإضافة إلى ذلك حدثت سنة 1804 مجاعة شديدة وقحط وهول أضر بأهل بايلك قسنطينة مدة ثلاث سنوات متتالية، فقد أشرف فيها الضعفاء على الهلاك وتشتتوا عن منازلهم وانتشرت المصائب وكثرة الوفايات، وارتفعت أسعار الحبوب بسبب يبس الزرع وعدم الحرث والحصاد[2].

وكذلك الحكام في أواخر عهد الدايات لم يهتموا بالجانب الثقافي للمجتمع، وهذا ما نلاحظه من بداية التواجد العثماني في الجزائر إلى غاية نهايته، فقد أهملوا هذا الجانب ولكن لم يمنعوه بل تركوه في يد المبادرات الفردية من طرف السكان، الذين بدورهم حافظوا على التراث الفكري الذي ورثوه من السابقين، حيث عملوا على تطويره ونشره من خلال تمويله بواردات الأملاك الموقوفة، ولكن نجد أن هذه المبادرات لم تلقى دعما من الحكام إلا القلة القليلة منهم، ولذلك لم تشهد الجزائر اتساعا وتطورا كبيرا في مجال التعليم[3].

إتباع الحكام سياسة التهميش والإبعاد للعنصر المحلي من المناصب الحكومية العليا، فقد كان السكان المحليين يعتبرون أشخاص خاضعين لكل من القانون الشرعي وقواعد القانون المدني وهذا ما أثر نفسية السكان وجعلهم يتطلعون إلى التمرد وإقامة الثورات[4].

---

(1) مؤيد محمود حمد المشهواني وسلوان رشيد، المرجع السابق، ص ص.433،444.

(2) جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830)**، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباغة،1987م، ص 256.

(3) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص.157،158.

(4) وليم سبنسر، المصدر السابق، ص.99.

ثالثا: الانتفاضات المحلية ودورها في إضعاف السلطة

1-ثورة الشريف ابن الأحرش (شمالي قسنطينة سنة 1804م):

1-1-التعريف بابن الأحرش:

هو محمد بن عبد الله بن الأحرش، كان يتبع المذهب المالي والطريقة الدرقاوية، وقد اشتهر بادعائه أنه المهدي المنتظر وأنه من الأشراف، لكي يكسب تأييد السكان والمكانة في أعين العامة وليتجنب الانتماءات القبلية أو الجهوية[1].

1-2-التحضير للثورة:

لقد كان ابن الأحرش يدعم من طرف حاكم تونس، حيث بدأ ابن الأحرش في التحضير للثورة على السلطة الحاكمة عن طريق قيامة بتنقلات في مختلف المناطق من أجل الحصول على أتباع مخلصين له عند قيامه بالانقلاب ضد الوجود العثماني في الجزائر، بحيث كان يستعمل شتى الوسائل للحصول على دعمهم، فكان يدعي أن دعوته مستجابة بالنصر[2].

بالإضافة إلى أنه كان يجذب السكان بحديثه عن مشاركته في حرب مصر ضد نابليون بونابرت، فكان يستغل اهتمام السكان بحديثه فيحرضهم ضد الأتراك عن طريق دعوتهم لمحاربة الداي كما حارب المصريون الفرنسيون[3].

ونتيجة لذلك استطاع ابن الأحرش أن يقوي مكانته وتزدادت شعبيته وسط السكان، فقد تم التصديق والإيمان بدعوته، فاكتسبت حركته طابعا مقدسا لأنه كان يدعي أنه من الأشراف،

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص.193.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص.85،86.

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص.195.

فالنظم إليه العديد من المرابطين أمثال: سيدي عبد الله الذبوشي، وذلك نجد أن عدد أنصاره قد بلغ أكثر من عشرة آلاف رجل[1].

1-3-وقائع الثورة:

1-3-1-المرحلة الأولى:

بعدما استطاع ابن الأحرش أن يكسب تأييد السكان الجزائريين، استعد بذلك أن يعلن عن ثورته سنة 1804، فمبدأ بإخضاع مدينة جيجل التي لم تبدي أي مقاومة فقد انسحبت منها الحاميات العسكرية بكل سهولة، ويعود ذلك لكثرة عدد أنصار ابن الأحرش، ثم انتقل بعد ذلك إلى القل وعنابة وأخضعهما إلى سلطة[2].

ثم انتقل إلى عاصمة بايليك الشرق قسنطينة فيتم محاصرتها ويطالبها بالاستسلام والخضوع له، ولكن تم التصدي له من طرف قائد الدار الحاج أحمد بن الأبيض والشيخ سيدي محمد الفكون، وقد كانت الحرب بينهما تارة تكون في كفة ابن الأحرش وتارة في كفة قادر الدار، إلى أن تم إصابة ابن الأحرش بجروح خطيرة على مستوى رجله، وهذا ما اضطره إلى الانسحاب والاحتماء في واد يعرف باسم واد الزهور[3].

---

[1] محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، الجزائر، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972م، ص ص.40،41.

[2] العنتري محمد الصالح، **مجاعات قسنطينة**، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص.31.

[3] Grammont H DE,IBID , P P.361.362.

1-3-2-المرحلة الثانية:

بعد انسحاب ابن الأحرش من موقع الحرب متجها إلى واد الزهور، في هذه الأوقات وصل خبر الهجوم على قسنطينة إلى الباي "عثمان" الذي كان في مهمة جباية الضرائب بنواحي سطيف، فعاد مباشرة إلى مدينة قسنطينة لكي يواجه ويعاقب ابن الأحرش عن تمرده، فاتجه في شهر أوت 1804 إلى وادي الزهور بحوالي 4000 جندي و3500 مقاتل من قبائل المخزن وبالإضافة إلى أربعة مدافع[1].

وبدوره استطاع ابن الأحرش أن يعيد تنظيم أنصاره حيث تلقى دعما آخر من المرابطين وبعض القبائل، ونشبت المعركة بينهما ولكن بفضل دهاء ابن الأحرش والدعم الذي تلقاه من السكان استطاع أن يهزم "الباي عثمان" ويقتله هو والعديد من جنوده[2].

1-3-3-المرحلة الثالثة:

وفي هذه المرحلة تم وصول أخبار مقتل الباي إلى الداي مصطفى باشا، الحاج علي آغا على رأس جيش برفقة الباي الجديد عبد الله بن إسماعيل الذي تم تكليفه بملاحقة ابن الأحرش وقتله في أقرب فرصة، وفي سنة 1806 استطاع الباي إلحاق الهزيمة بابن الأحرش وقتله بمساعدة من القبائل المتحالفة مع الحامية العثمانية[3].

وبسبب هذه الثورة انتشرت الفتن والمجاعات والفقر والأمراض، وتدهورت حالة البايليك الاقتصادية والاجتماعية[4].

---

[1] Grammont H DE, ibid, P.362.

[2] العنتري محمد الصالح، المرجع السابق، ص ص.32،33.

[3] Grammont H DE, ibid, P.362.

[4] محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص.56.

2-ثورة عبد القادر ابن الشريف 1805م:

2-1-التعريف بعبد القادر ابن الشريف:

هو عبد القادر بن الشريف الذي بابن الدرقاوي، أصله يعود إلى قبيلة كسانة التي تقع على ضفاف واد العبد، وقد اتبع الطريقة القادرية واشتهر بأنه كان عالما في الدين وزاهدا متعبدا لله، فقد كان يشار إليه بالصلاح والرحمة والنجاح[1]، ولكنه كان يحمل في قلبه ضغينة اتجاه الحكام والأتراك بصفة عامة، حيث يظهر ذلك عندما سافر إلى المغرب الأقصى متجها إلى زاوية بوبريج التي التقى فيها بشيخ الزاوية الذي يعرف بمولاي عبد الله بن محمد العربي بن أحمد البوبريجي الدرقاوي، وهناك اشتكى له ابن الشريف عن حال البلاد المتدهورة وعن ظلم الحكام للرعية، حيث طلب منه يد المساعدة ليطهر البلاد من العنصر التركي وحكامهم[2]. وبدوره قال له الشيخ "**عليك بجهادهم وقتالهم وأن الله ينصرك عليهم بكمالهم**"[3].

2-2-التخطيط للثورة:

تعرف هذه الثورة بثورة الدرقاوة بالغرب الجزائري والتي بدأت 1805م، ولكن قد بدأ التخطيط لها في سنة 1800م عن طريق جميع الانصار والمعدات الحربية، فاستطاع أن يكسب فئة كبيرة من السكان وذلك بفضل سمعته الحسنة بين الناس فقد كان يدرس القرآن الكريم في الزوايا[4].

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص.254.

[2] المرجع نفسه، ص.254.

[3] عمار عمورة، المرجع السابق، ص.102.

[4] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية...**، المرجع السابق، ص ص.180،188.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان عامة درقاوة تجتمع إليه ويخرج بهم إلى الصحراء فتتلقاه الأعراب بالفرح والسرور، ويقدمون له الهدايا ويشكون إليه أضرار المخزن ومن أداء المغارم، فكان ابن الشريف يعدهم بالفرج القريب، فهذا ما سهّل وشجع ابن الشريف على إعلان ثورته سنة 1805م[1].

2-3-وقائع وأحداث الثورة:

بعدما عاد عبد القادر ابن الأشرف من المغرب الأقصى وخطط مدة خمس سنوات للثورة، استطاع في سنة 1805أن يلعب الجهاد ضد الأتراك، قاصدا في بداية الأمر واد ميناء بقرية فرطاسة حيث أذن لإتباعه بنهب أموال الأتراك من المخزن، وفي هذا الصدد يقول نقيب الأشراف الشريف الزهار: "...**ظهر الشريف وكاتب العرب في أمر القيام على الترك، وادعى أنه صاحب الوقت واتبعه العرب وسارت إليها القبائل وظهرت له الكرامات...**"[2].

وقد نشب بين الطرفين صدمات نتج عنها انهزام الداي مصطفى وجيشه الذين تراجعوا عائدين إلى وهران عاصمة بايلك الغرب[3]، فاستغل ابن الشريف هذا الضعف، وحاصر وهران مدة ثمانية أشهر، ولكنه في الأخير لم يستطع الصمود لضعف عدته وعتاده، ونتيجة لذلك تخلى عليه أتباعه ومنذ ذلك الوقت اختفى عن الأنظار حتى وافقته المنية[4].

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص.255.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص.84،85.

[3] المصدر نفسه، ص.86.

[4] نفسه، المصدر السابق، ص ص.86،87.

3-ثورة أحمد المختار التيجاني 1827م:

3-1-التعريف بأحمد المختار التيجاني:

هو محمد بن أحمد المختار التيجاني وهو من قبيلة عين ماضي قرب الأغواط، كان يقطن في المغرب الأقصى ويتبع الطريقة التيجانية، ولكن في سنة 1815 عاد إلى قبيلته حاملا في قلبه حقدا وكرها كبيرا لدايات الجزائر لأنه كان يرى أن تدهور أوضاع السكان سببه السياسة الظالمة التي كان يطبقها الدايات على الرعية، ولذلك عزم على محاربة كل من له صلة بالسلطة العثمانية في الجزائر[1].

3-2-الاستعداد للثورة والهجوم سنة 1827م:

لقد استعد أحمد التيجاني للثورة عن طريق تجهيز جيشه يتكون من 600 رجل من أهل قبيلته عين ماضي بالإضافة إلى العديد من العرب الذين يقطنون في الصحراء، حيث بدأ هجومه من خلال توجهه هو وجيشه إلى مدينة معسكر سنة 1827م وبدأت المعركة بينه وبين أهل معسكر، حيث استطاع أن يستولى على أهل بعض الجهات، ولكن بسبب قلة إمكانياته وفرار معظم أتباعه استطاع الباي أن يلحق به الهزيمة وأن يقتله هو ومن بقي يسانده[2].

---

[1] جمال قنان، المرجع السابق، ص.257.

[2] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص.160.

استنتاج

نستنتج في الأخير أن الدايات حاولوا تكوين علاقات مع الرعية ورجال الدين من خلال سلك سياسة التقارب والترضية والمراوغة من خلال احترام وتقدير رجال الدين، وذلك لما لهؤلاء من نفوذ روحي ومادي على الرعية الجزائريين، إلا أننا نجد أن السلطة الحاكمة لم تستغل العامل الديني لتحقق الاندماج بين العثمانيين والجزائريين، بل انعزلت عن السكان وأقامت بينها وبينهم حاجزا من الوسطاء كان جلهم من رجال الدين وشيوخ القبائل والأعراش والدواوير.

ولذلك ازداد الحكام طمعا في ثروات السكان وارتفعت الغرائم والضرائب، ونتيجة لذلك انتشر السخط في أوساط الرعية الذين لجأوا إلى الثورات والتمردات.

خاتمة

بعد دراستنا لتاريخ السلطة والمجتمع في الجزائر أواخر عهد الدايات في الفترة الممتدة من 1792 إلى 1830م، والتي حاولنا فيها أن نعالج ولو بصورة مختصرة الدور الذي أدته كل من السلطة والمجتمع في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مبرزين من خلالها طبيعة نظام الحكم والتنظيمات الإدارية التي طبقها الحاكم في الدولة الجزائرية بالإضافة إلى أننا حاولنا إبراز كل ما يخص المجتمع الجزائري من مكوناته ونشاطاته التي كان يعمل بها، وأظهرنا كذلك نوع العلاقة التي كانت تربط السلطة الحاكمة بالسكان الجزائريين ودور كل واحد فيهما في التغيرات التي حصلت بالجزائر أواخر عهد الدايات.

ومن خلال دراستنا وبحثنا في الموضوع واستغلالنا للمصادر والمراجع استخلصنا عدة نتائج هامة من هذا البحث، حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- شهدت الفترة الأخيرة من عهد الدايات الكثير من التحولات السياسية التي كان من أهمها فتح وهران سنة 1792م على يد الباي محمد الكبير، فقد كان حدثا هاما نوّه به الكثير ومجدوا صانعه الذي جعل الجزائر تستكمل استقلالها بخروج الإسبان من الجزائر نهائيا، وذلك بعد صراع دام ثلاثة قرون.
- إنّ الانفصال عن الدولة العثمانية الذي شاهدته الجزائر خلال عهد الدايات جعل الارتباط لم يعد يتميز إلاّ بعلامات خارجية، والسيطرة العثمانية تختزل إلى سيادة لا تترتب عليها آثار بالنسبة للحائزين المحليين على السلطة، حيث تبدو أسباب هذا التطور جد واضحة، فبُعد الجزائر عن مركز الدولة العثمانية جعل من الصعب على الحكومة السلطانية التدخل هناك ، بالإضافة إلى أنّ الدولة العثمانية بدأ حالها في التسارع للانحطاط البحري .
- نجد أنّ المجتمع الجزائري قد شهد عدة فئات و جماعات مختلفة الأجناس والأعراق، وهذا ما جعل من السلطة الحاكمة أن تقسمهم حسب مصالحها الشخصية، فقد جعلت الأتراك وطبقة الحضر بمكانة عالية في الدولة، أما الرعية وخاصة القاطنين بالأرياف فقد جعلت بينها وبينه حدودا اعتبرها الرعية تمييزا عنصريا بين مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة لما تم

إقصاء العنصر المحلي من المناصب العليا ف المؤسسة العسكرية، ومراكز السلطة وانحصارها في فئة الأتراك العثمانيين.

- إنّ التدهور العام الذي أصاب مختلف القطاعات في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني قد أدى إلى نقص الموارد المالية، وهذا ما جعل الدايات يعجزون على التحكم في في مؤسسات الدولة، ولذلك اضطروا إلى استخدام العنف ضد القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، وذلك من خلال أنهم أطلقوا عنان الجباة لجمع الضرائب، حيث استعملوا في ذلك شتى الوسائل التعسفية، ودون المراعاة إلى أيّة سياسة أو قانون.
- لقد واجه معظم الدايات إخفاقات تمثلت في عدم الاهتمام بالجوانب الاجتماعية التي منها الأوضاع الثقافية والصحية، فهذا الأمر أدى إلى أزمات السكان من خلال تكاثر الأمراض وتدهور الاقتصاد والتعليم، بالإضافة إلى سيطرت اليهود التجارة الداخلية والخارجية، وبذلك تسلط الحكام واهتموا بتدعيم سلطتهم دون النظر إلى حاجات السكان.
- نجد أن اتساع رقعة البلاد وتنوع تضاريسها، قد ساعد بعض القبائل على التمتع بنوع من الاستقلال النسبي، إلا أنّ التنظيم الإداري والعسكري الذي وضعه العثمانيين القائم على القبائل المحلية المندمجة و المتعاونة معهم، قد مكنهم من التحكم في جزء كبير من البلاد.

قائمة

البيبليوغرافيا

المصادر

- بفايفر سيمون، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تعريب وتقديم، أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.
- التلمساني المقري محمد، **النفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الحطيب**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار البصائر، 1988م.
- الجزائري محمد بن ميمون، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق: محمد بن عبد الكريم، الجزائر، ط.1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972م.
- جوليان شارل أندري، **تاريخ الجزائر المعاصر(الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م)**، ترجمة: جمال فاطمي وآخرون، الجزائر، ط.1، شركة دار الأمة، 2008م.
- خوجة حمدان بن عثمان، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975م.
- الزهار أحمد الشريف، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار**، تحقيق وتعليق: أحمد توفيق المدني، الجزائر، دار البصائر، 2009م.
- سبنسر وليم، **الجزائر في عهد ريّاس البحر**، تقديم وتعليق وتحقيق: عبد القادر زبادية، الجزائر، دار القصبة، 2007م.
- شالر وليام، **مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م)**، تعريب وتقديم: إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1982م.
- شاوش ابن المفتي حسين بن رجب، **ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر وعلمائها**، تحقيق: فارس كعوان، الجزائر، ط.1، بيت الحكمة، 2009م.
- الورتلاني محمد السعيد، **نزهة الانظار في فضل علم التاريخ والأخبار**، تحقيق: محمد بن شنب، الجزائر، (د.د.ن)، 1908م.

- وولف جون ب، **الجزائر وأروبا (1500-1830م)**، ترجمة: أبو القاسم سعد الله، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م.

المراجع

المراجع العربية

- ألتر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، لبنان، ط.1، دار النهضة العربية، 1989م.
- بحري أحمد، **الجزائر في عهد الدايات (دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة الاستعمارية)**، الجزائر، دار الكفاية، 2013م، ج1.
- بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، بيروت، ط.1، دار الغرب الإسلامي، 1997م.
- بوعزيز يحيى، **الموجز في تاريخ الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ج2.
- بوعزيز يحيى، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أروبا**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1980م.
- الجمل شوقي عطا الله، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**، القاهرة، ط.1، مكتبة الأنجلو المصرية، 1977م.
- الجوهري يسرى عبد الرزاق، **شمال إفريقية (دراسة في الجغرافية التاريخية)**، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، 1970م.
- حليمي عبد القادر، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م**، الجزائر، دار الفكر الإسلامي، 1830م.
- خنوف علي، السلطة **في الأرياف الشمالية لبايليك الشرق (نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي)**، الجزائر، منشورات الأنيس، (د.س.ن).

- الزبيري محمد العربي، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1972م.
- سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، بيروت، ط.3، دار الغرب الإسلامي، 1990م، ج1.
- ـــــــــــــــ، **تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1830م)**، بيروت، ط1، دار الغرب الإسلامي،2005م، ج1.
- ـــــــــــــــ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م.
- سعد الله فوزي، **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون**، الجزائر، شركة دار الأمة، (د.س.ن).
- سعدي عثمان، **الجزائر في التاريخ**، الجزائر، شركة دار الأمة، 2003م.
- سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي المهدي، **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)** ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984م.
- سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1979م.
- ـــــــــــــــ، **موظفو الإيالة الجزائرية في أوائل القرن 19م**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000م.
- ـــــــــــــــ، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني)**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1999م.
- سليماني أحمد، **تاريخ مدينة الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.
- شويتام أرزقي، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830م)**، الجزائر، ط.1، دار الكتاب العربي، 2009م.
- عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي**، الجزائر، ط.1، دار الألمعية، 2013م.

- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، الجزائر، ط1، دار ريحانة، 2002م.
- عميراوي حميدة، **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، الجزائر، دار الهدى، 2005م.
- العنتري محمد الصالح، **مجاعات قسنطينة**، تحقيق: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.
- غطاس عائشة، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2077م.
- فارس محمد خير، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي**، سوريا، مطبعة جامعة دمشق، 1969م.
- فلنزي لوسان، **المغرب قبل إحتلال الجزائر (1790-1830م)**، ترجمة: حمادي الساحاي، تونس، شركة سرار، 1994.
- قاسم جعفر أنس، **أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989م.
- قنان جمال، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث(1500-1830)**، الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباغة،1987م.
- كوران أرجمونت، **السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر**، إسطنبول، مطبوعات كلية الآداب، 1957م.
- محمود فرج، **إقليم توات في القرنين 18م و19م**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1984م.
- مروش لمنور، **دراسات في تاريخ الجزائر العثماني(الفرصنة، الأساطير، الواقع)**، الجزائر، دار القصبة، 2009م.
- مريوش أحمد وآخرون، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، الجزائر، دار القصبة، 2007م.

- الميلي مبارك بن محمد، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، لبنان، دار الغرب الإسلامي، (د.س.ن)، ج1.
- نور الدين عبد االقادر، **صفحات في تاريخ مدينة الجزائر (من أقدم عصورها إلى إنتهاء العهد التركي)**، الجزائر، ط2، مطبعة البعث، 1995م.
- هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، الجزائر، ط.1، دار الهدى، 2008م.

المراجع الفرنسية

- Kaddache Mahfoud, **L'agèrie durant la pèriode ottomane**, Alger, O.P.U, 1992.
- saidouni Nacer eddine, **L' algérois rural (Ala fin du l' epoque Ottomane)1791-1830**, lebanon, Dar Al-gharb Al-islami, 2001.
- Grammont H DE, **Histoire D'alger sous a domination yurque**, Paris, E.Perousc, 1887.

الموسوعات والمعاجم

- الجميعي عبد المنعم ابراهيم، **موسوعة الثقافة التاريخية والأثرية والحضارية (الدولة العثمانية والمغرب العربي)**، القاهرة، دار الفكر العربي، 2007م.
- الخطيب مصطفى عبد الكريم، **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1416هـ.
- صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مراجعة: عبد الرزاق محمد حسن بركات، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000م.

الرسائل الجامعية

- حماش خليفة، **الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه دولة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري–قسنطينة، 2006م.
- شويتام أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800–1830م)**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1988م.
- صغيري سفيان، **العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671–1830م)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر–باتنة، 2011–2012م.
- كشرود حسان، **رواتب الجند وعامة الموظفين و أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري– قسنطينة، 2007–2008.

المجلات والدوريات

- الزين محمد، "**نظرة على الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية في أواخر عهد الدايات**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 17، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2012م.
- سيد أشرف صالح محمد، "**المراكز الثقافية في دار السلطان(الجزائر) أواخر العصر التركي**"، مجلة أماراباك، مجلد 4، عدد 7، دار السلطان، الجزائر، 2003م.
- العربي الغالي، "**الحياة السياسية في نيابة الجزائر إبان عصر الدايات ثورة ابن الشريف الدرقاوي ضد الأتراك في مطلع القرن 19**"، مجلة الدراسات التاريخية، عدد 23، الجزائر، 1986.

- المشهداني مؤيد محمود حمد و رمضان سلوان رشيد، "**أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني(1518-1530م)**"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، مجلد 5، عدد 16، جامعة تقرت، الجزائر، 2013م.

ملاحـــق

ملحق رقم (01):

التقسيم الإداري للجزائر العثمانية

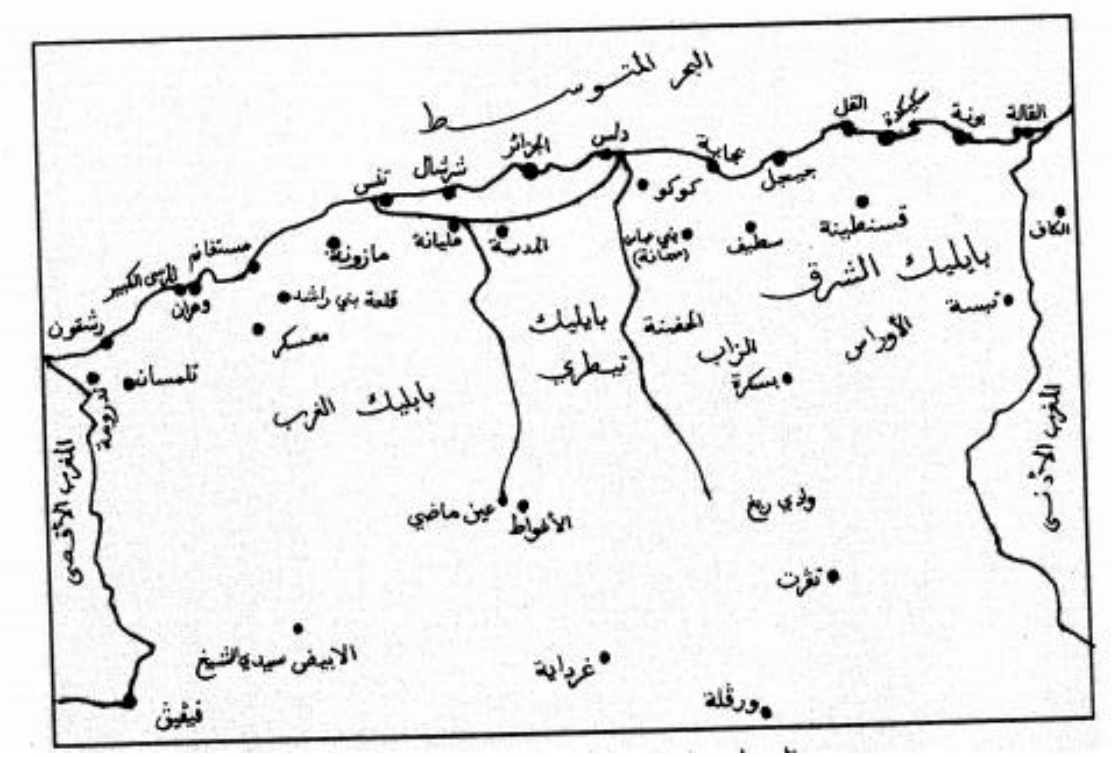

بشير بلاح، المرجع السابق، ص20.

ملحق رقم (02):

داخل قصر الباي مقر الحكومة بمدينة قسنطينة

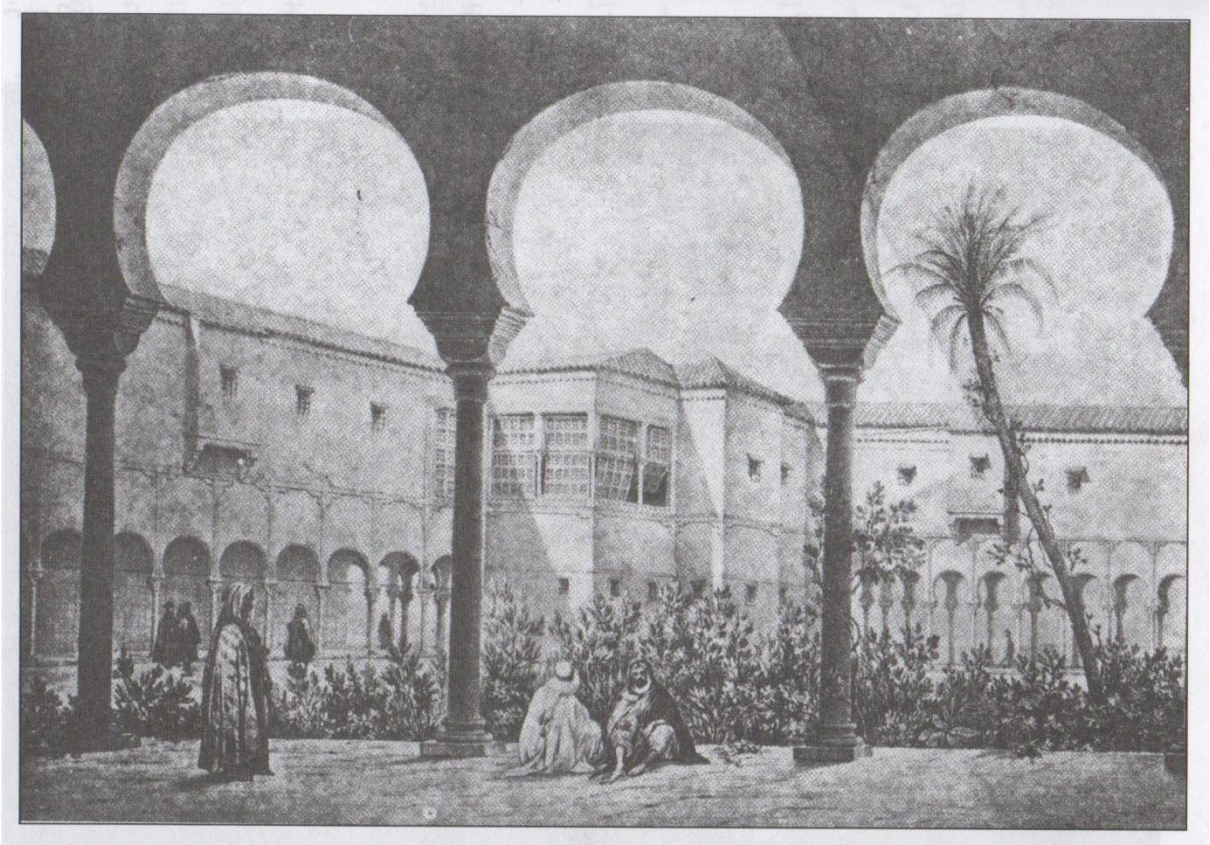

أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 117.

ملحق رقم (03):

فئات المجتمع الجزائري من اليمين (1- سوداني، 2- قبائلي، 3- عربي، 4،5- حضر، 6- تركي، 7- يهودي).

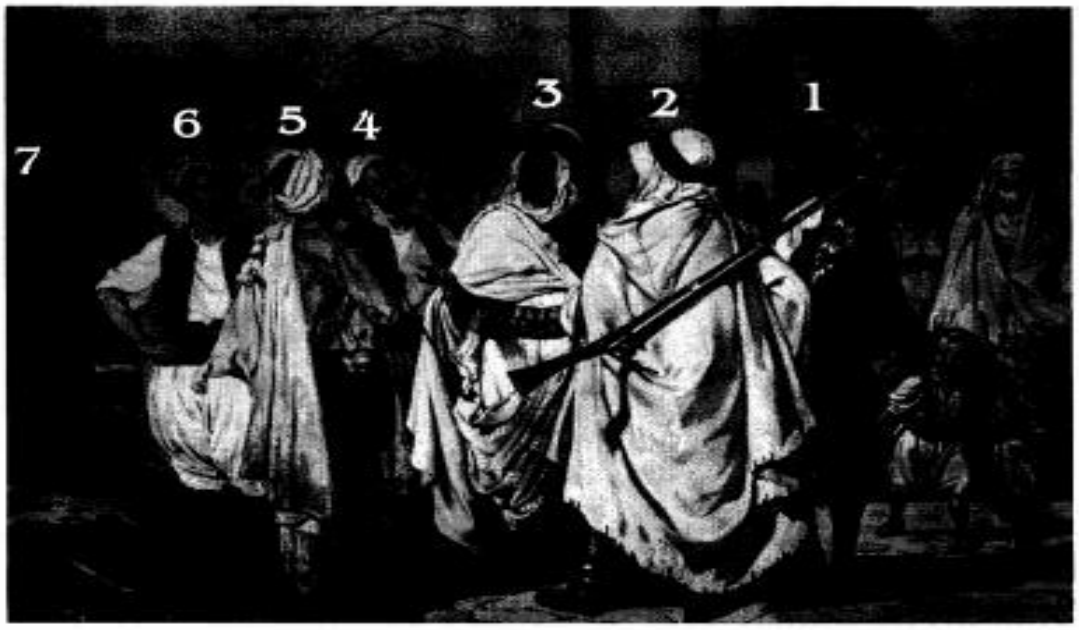

بشير بلاح، المرجع السابق، ص 41.

ملحق رقم (04):

قبر صالح باي في مدرسته ومسجده

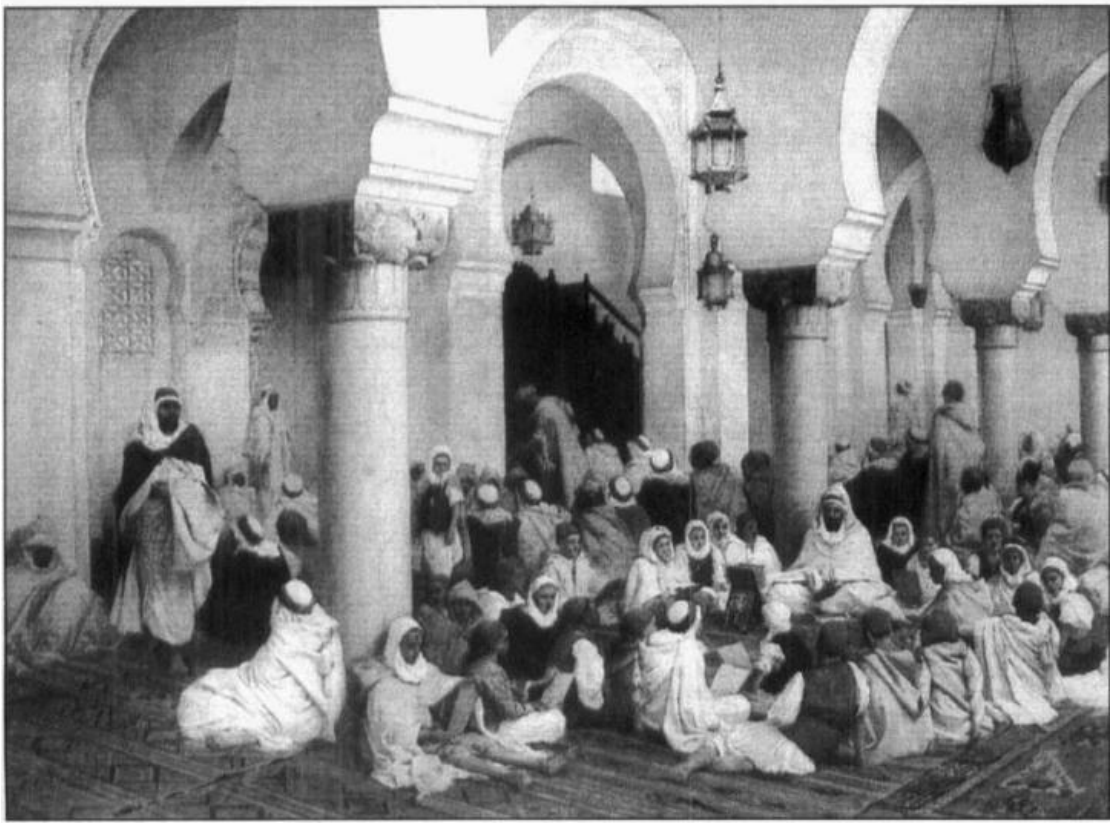

عبد المنعم الجميعي، المرجع السابق، ص 27.

ملحق (05):

من بدائع الفن العثماني

أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 111.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: السلطة الحاكمة في الجزائر أواخر عهد الدايات (1792-1830م)	
تمهيد	9
أولا: طبيعة نظام الحكم	12
ثانيا: التنظيمات الإدارية المركزية	18
1-دار السلطان	18
2-هيئة الديوان أو مجلس الوزراء	18
3-موظفو الإدارة المركزية	20
ثالثا: التنظيمات الإدارية المحلية	30
1-التقسيمات الإدارية المحلية	30
1-1-بايليك الشرق	30
1-2-بايليك الغرب	30
1-3-بايليك التيطري	31
2-الأجهزة الإدارية المحلية	31
2-1-إدارة دار الباي	31
2-2-إدارة مدن البايليك	32
2-3-إدارة أرياف أو أوطان البايليك	33
3-موظفو الإدارة المحلية	34
استنتاج	36
الفصل الثاني: مظاهر المجتمع الجزائري أواخر عهد الدايات (1792-1830م)	
تمهيد	38

أولا: التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري	39
1-الطبقات الاجتماعية في المدينة	39
1-1-جماعة الحضر	39
1-2-جماعة الأتراك العثمانيين	45
1-3-جماعة الدخلاء	47
2-الطبقات الاجتماعية في الأرياف	49
2-1-قبائل المخزن	50
2-2-قبائل رعية أو خاضعة	51
2-3-القبائل الممتنعة أو المستقلة	51
2-4-القبائل المتحالفة	53
ثانيا: النشاط السياسي والاقتصادي للمجتمع الجزائري	54
1-نشاطه في المجال السياسي	54
2-نشاطه في المجال الاقتصادي	56
ثالثا: الأحوال الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري	61
1-الأحوال الاجتماعية	61
2-الأحوال الثقافية	67
استنتاج	73
الفصل الثالث: علاقة السلطة الحاكمة في الجزائر بالرعية ورجال الدين	
تمهيد	75
أولا: مظاهر التقارب بينهما	76
1-الوحدة الدينية الإسلامية	76
2-العادات والتقاليد	77
3-الامتيازات	77
ثانيا: تدهور العلاقات بينهما	79

1-السياسة الضريبية	79
2-فساد السلطة	80
3-الغارات الأوربية المسيحية	81
4-تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	81
ثالثا: الانتفاضات المحلية ودورها في إضعاف السلطة	84
1-ثورة الشريف ابن الأحرش (شمالي قسنطينة سنة 1804م)	84
2-ثورة عبد القادر ابن الشريف 1805م	87
3-ثورة أحمد المختار التيجاني 1827م	89
استنتاج	90
خاتمة	92
قائمة البيبليوغرافيا	95
ملاحق	
فهرس المحتويات	109